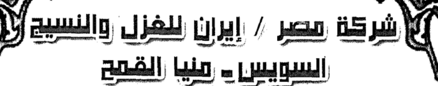


صناعة المعارض ودورها في خدمة الصناعة الوطنية

استخدام نظرية نظم المعلومات المحاسبية في القضاء على مشكلات التحاسب الضريبي

غسيل الأموال محلياً ودولياً ....

مالية ـ اقتصادية ـ عامة ـ تصدر شهريا ـ العدد ٤٧٤ ـ شهر أكتوبر ـ ٢٠٠٨ ـ السعر جنيهان



إحدى ثمار سياسة الانفتاح الإنتاجى

«ميراتكس» شركة مشتركة بين مصر وإيران تأسست فى ديسمبر ١٩٧٥

بموجب القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له

ويقدر إجمالى الاستثمارات بحوالى « ٢٥٠ مليون جنيه »

يبلغ رأس مال ميراتكس المدفوع « ١٠٨.٥٠٠ مليون جنيه » وتوزيعه كالآتى :

ـ ٥١٪ للجانب المصرى ويمثله :

١) الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس   نسبة ٢٧,٥٪

٢) بنك الاستثمار العربى   نسبة ٢٣,٥٪

ـ ٤٩٪ للجانب الإيرانى ويمثلها الشركة الإيرانية للاستثمارات الأجنبية :

والأنشطة الرئيسية لميراتكس هى إنتاج وتسويق غزول القطن والمخلوط بالبوليستر من نمرة ٤ إلى ١٦٠ انجليزى مسرح وممشط ، مفرد ومزوى ، برم نسيج وتريكو ، خام ومحروق ومحرر على كون وشلل ، وقد جهزت ميراتكس بأحدث الماكينات من أوروبا الغربية واليابان ، ويقدر الإنتاج السنوى بحوالى ١١١٥٠ طن بقيمة ٢٦٠ مليون جنيه .

مصنع الغزل الرفيع
السويس

الطاقة = ٧٦٦٨٨ مردن   الإنتاج = ٢٧٥٠ طن   الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٨٣,٦ انجليزى

مصنع الغزل المتوسط
السويس - منيا القمح

الطاقة = ١٣٧٦٤٨ مردن   الإنتاج = ١١١٤٨ طن   الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٣٦,٦ انجليزى

مصنع الغزل السميك
السويس

الطاقة = ٣٢٠٠ روتر   الإنتاج = ٢٥٠٠ طن   الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ١٣,٧ انجليزى

تبلغ صادرات ميراتكس حوالى (٣٢٣٠ طن سنوياً) بقيمة (٢٠ مليون دولار) إلى أمريكا وأسواق أوروبا الغربية (ألمانيا ـ الدانمارك ـ البرتغال ـ اليونان ـ تشيك ـ فرنسا ـ أسبانيا ـ إنجلترا ـ إيطاليا) ودول شرق أسيا (اليابان ـ تايوان ـ كوريا ـ سنغافورة) ودول شمال أفريقيا (المغرب ـ تونس) ويبلغ عدد العاملين بميراتكس (٤٥٥٣ عامل) تبلغ أجورهم السنوية حوالى (٥٥ مليون جنيه) ،

وتم حصول الشركة على شهادة EN ISO 9001 وشهادة الثقة
Deko - Tex Standard 100

مجلة المال والتجارة



Al Mal Waltegara

علمية - اقتصادية - مالية - عامة - تصدر شهرياً

العدد ٤٧٤ - أكتوبر ٢٠٠٨ م

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
أحمد عاطف عبد الرحمن

نائب رئيس التحرير
أ . د / طلعت أسعد عبد الحميد

نائب رئيس التحرير
أ . د / كامل عمران

فى هذا العدد

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقاً لقواعد النشر العلمى المتعارف عليها عن طريق الأساتذة كل فى تخصصه

الاشتراكات

- الاشتراكات السنوية ٢٤ جنيهاً مصرياً داخل جمهورية مصر العربية .
- الاشتراكات السنوية خارج جمهورية مصر العربية سعر النسخة + مصاريف البريد .
- ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه .
- الإعلانات يتفق عليها مع الإدارة .

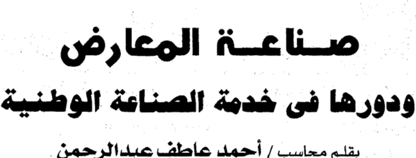
ثمن النسخة

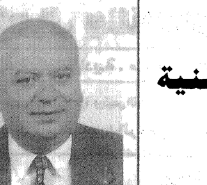
جمهورية مصر العربية جنيهان

سوريا	٥٠ ل.س	ليبيا	٥٠٠ درهم
لبنان	٢٥٠٠ ليرة	السودان	٤٠ جنيهاً
العراق	١٠٠٠ فلس	الجزائر	٥ دينارات
الأردن	١ دينار	الكويت	٨٠٠ فلس
السعودية	١٠ ريالات	دول الخليج	١٠ دراهم

١١ شارع مريت باشا - ميدان التحرير - القاهرة تليفون : ٢٥٧٤٤٦٣٠ - ٢٥٧٤٢١٩٠ فاكس : ٢٥٧٥٠٤١٩

كلمة التحرير





بقلم محاسب / **أحمد عاطف عبدالرحمن**

رئيس مجلس الإدارة

■ الإعلان عن السلعة صناعة هامة لكل الصناعات والخدمات فهى ضرورة من ضروريات نجاح الصناعة الوطنية .

■ رجال الإدارة عند إعداد ميزانية مشروع جديد يتم تخصيص نسبة ٢٥٪ من رأس المال المستثمر من أجل الحملة الإعلانية عن المنشأة وعن منتجاتها من أجل التبشير بظهور سلعة جديدة ونزولها للأسواق .

■ الإعلان من أجل النجاح وهذا يتأتى من خلال قنوات إعلانية وهذا يتمثل فى الإعلان المرئى من خلال السينما والتليفزيون وهناك الإعلان المقروء عبر الصحف والمجلات والوسائل التكنولوجية الحديثة فى وسائل الاتصال وهناك الإعلان من خلال لوحات الطرق أو من خلال الدعاية المطبوعة والمكتوبة كل هذه وسائل ترويجية فى السوق المحلى أما التسويق من أجل التصدير خارجياً هذا المجال الرئيسى المستهدف من صناعة المعارض .

■ وصناعة المعارض صناعة هامة وضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها لأنها المرآة الحقيقية التى تعكس الحركة الصناعية للدولة ليقف على مستوى الصناعة وخطواتها سنة بعد أخرى فى مشوارها نحو التطوير والتحسين فى الإنتاج لكى يصل إلى العالمية بيسر وسهولة .

■ المعارض منها معارض عامة لمنتجات دولة من كافة فروع الصناعة (هندسية أو معدنية أو نسيجية أو طباعية وغيرها).

■ معارض تخصصية عن خدمة معينة مثل خدمة الفنادق والمؤسسات السياحية أو عن صناعة معينة معرض للصناعات الهندسية أو للأثاث أو لمواد البناء أو للطباعة فهى معارض تخدم صناعة معينة تبرز مفردات كل صناعة وما

وصلت إليه من تميز وجودة .

■ أو معرض خاص بمنتجات شركة معينة تعرض من خلالها كافة منتجاتها لطرحها فى السوق ولبيان الجودة وما وصلت إليه من تطور وتقدم .

■ وهناك من يستخدم المعارض الخاصة فى أماكن منتشرة داخل البلاد للبيع بسعر مخفض مع عرض المنتجات بشكل عملى وواقعى من حيث الاستخدام للتعريف عن قرب من المستهلك .

■ وقد تخصصت بعض مدن العالم لإقامة معارض دورية وسنوية وعلى فترات منتظمة حيث تستفيد من مميزات سياحة المعارض حيث تجتمع منتجات دول العالم فى تخصص معين داخل سوق واحد تدعو له كل المهتمين بهذه الصناعة على مستوى العالم فى شكل مزار دولى مثل مدينة فرانكفورت ودورسلدورف بألمانيا وميلانو فى إيطاليا وهونج كونج فى الصين وهناك معارض دولية فى انجلترا وأمريكا وفرنسا فى كافة التخصصات على فترات وبالتناوب بينها من خلال جداول عالمية للمعارض دون تعارض أو تداخل فى توقيت إقامة هذه المعارض بحيث يكون هناك تكامل وتواصل فى الإعلان وإظهار الحديث والجديد على مستوى العالم وهذا ولا شك يؤكد أن المعارض هى النافذة الحقيقية للتبادل التجارى والصناعى بين الدول .

■ وقد بدء الاهتمام فى مصر فى السنوات الأخيرة بنشاط المعارض وقد طالب وزير التجارة والصناعة تطويرها وتحديثها ونقلها إلى العالمية فلا شك أن ذلك امتداد للسياسة التصديرية التى تسعى الدولة لتحقيقها مع أمل فى زيادة الصادرات والترويج لها من خلال المعارض واستجلاب السائحين والزائرين والمهتمين بالصناعة المصرية .

■ وقد قام مركز تحديث الصناعة منذ سنوات بدعم المعارض المصرية فى المعارض المحلية أو الخارجية فى سبيل وضع المنتج المصرى على الخريطة العالمية وتشجيع المصانع المصرية للتجويد والتجديد حتى يجد مكاناً وسط عالم يتغير كل ساعة بل كل لحظة فالصراع الاقتصادى بين الدول ليس له من نهاية فالبقاء دائماً للأقوى والأصلح هذه سنة الحياة وقواعد العولمة .

استخدام نظرية نظم المعلومات المحاسبية في القضاء على مشكلات التحاسب الضريبي

إعداد / يوحنا نصحى عطية
عضو اللجنة الداخلية الأولى ببورسعيد
زميل الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب والمحاضر بمراكز التدريب الضريبي

مقدمة:

في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يشهدها العالم ومنها التكتلات الدولية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وما ينتج عنها من أثار متعددة والتحولات التكنولوجية في المعلومات المتاحة وتطورها والمنافسة العالمية وحدتها وقوة انتشارها وظهور نظام اقتصادي عالمي جديد وفي ظل العولمة واعتبار أن الحدود الجغرافية ليست إلا حواجز عرضية مع ظهور المزايا التنافسية في المنتجات والتكنولوجيا حيث أصبحت لا تعمر طويلا ومع الضغوط السياسية الأجنبية للدول المتقدمة على حكومات الدول النامية وفي ضوء الصراعات غير السلمية على الصعيد الاقليمي بمنطقة الشرق الأوسط فانه يلزم دراسة ومناقشة النظام الضريبي ووضع سبل مواجهة وحل كافة المشكلات التي تواجه التحاسب الضريبي وهذه المشكلات تنحصر أسبابها من خلال أسباب متعلقة بالممول نفسه و أسباب متعلقة بالتشريع و أسباب متعلقة ومرتبطة بالإدارة الضريبية.

هذه الأسباب لا شك تؤثر على الأداء الضريبي والتحاسب الضريبي وتؤدى إلى تعقيد وطول الإجراءات والتهرب والعجز في الحصيلة وعدم توفير العدالة في عملية التحاسب وبالتالي تؤدى إلى التأثير السلبي على موارد الدولة مما يعوق الأداء عن المعدلات المرسومة بخطة الدولة .

ولما كانت الضريبة وكما عرفها البعض (١) هي فريضة نقدية يلزم الفرد بأدائها للدولة وفقا لقواعد محددة لا بغرض إنفاقها في الصالح العام فحسب بل بغية تحقيق الرفاهية لجميع أبناء الشعب.

ومن هنا يتضح إن ابرز أهداف فرض وتحصيل الضريبة هو زيادة الحصيلة بغرض إعادة توزيع الدخل وتشجيع المستثمرين وتحقيق العدالة وزيادة الكفاءة واستعادة ثقة الممولين ودعم خطة التنمية وضبط المنحرفين وبالتالي تحقيق الرفاهية لجميع أبناء الشعب.

---

١ ـ أ . د . عبد القادر حلمى ، المحاسبة الضريبية (دار النهضة العربية ، القاهرة) ١٩٨٥ ، ص ٥ .

ولا شك أن ذلك لن يتحقق إلا من خلال توفر منظومة عمل متكاملة تعمل بكفاءة وترابط من خلال تشريع واضح وعادل وممول واع يلتزم بالأداء الطوعى للضريبة وإدارة ضريبية مرنة تقوم بتطبيق القانون بصورة صحيحة وعادلة.

ولهذا كانت فكرة هذا البحث من خلال عنوانه وهو "استخدام نظرية نظم المعلومات المحاسبية فى القضاء على مشكلات التحاسب الضريبى"

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إظهار أهمية وتأثير نظم المعلومات المحاسبية فى حل مشكلات التحاسب الضريبى.

أهمية البحث:

ولا شك أن تحديد هذه المشكلات ووضع حلول لها من خلال إبراز أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية سوف يؤدى إلى تطوير فى أداء مصلحة الضرائب المصرية كنظام يعمل على تحقيق الحصيلة وزيادة الكفاءة واستعادة ثقة المولين وضبط المنحرفين كهدف خاص للمصلحة فى أداء عماها، وتحقيق أهداف عامة للمجتمع ككل من خلال تشجيع المستثمرين وتحقيق العدالة ودعم التنمية.

فروض البحث:

يستند البحث على ثلاثة فروض أساسية هى:

١- أن مشكلات التحاسب الضريبى لها تأثير سلبى على وعاء الضريبة الموحدة على دخول الأشخاص الطبيعيين وبالتالى لها تأثير سلبى على الحصيلة الضريبية وعلى موارد الدولة التى تستخدم فى تمويل الموازنة العامة.

٢- أن هناك صعوبة فى حل هذه المشكلات وذلك لتعارض المصالح بين الأطراف وعادة ما تؤدى الوسائل المقترحة للعلاج إلى نتائج غير مرضية لكافة الأطراف.

٣- أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية فى دراسة هذه المشكلات ووضع الحلول لها من خلال دراسة مدخلان النظام المحاسبى الضريبى من تشريع ومموليين وتعليمات تنفيذية وتفسيرية وأحكام قضائية ولوائح ومتطلبات تحقيق الأداء الفعال للإدارة الضريبية وغيرها من كافة المعلومات الإضافية التى يتم لها عمليات تشغيل سواء كانت فى بعض الجوانب يدوية أو فى الجانب الأخر استخدام الحاسبات الالكترونية للوصول إلى تقارير ونتائج وحصيلة وأهداف يتطلبها القائمون بالعمل فى مصلحة الضرائب لتحقيق أهداف مرسومة لهم من القيادات السياسية وعدالة يحتاجها المجتمع

وجمهور المتعاملين مع مصلحة الضرائب المصرية.

وسوف يتم عرض هذه الدراسة بإيجاز من خلال ثلاثة مباحث وذلك على النحو التالى :

- **المبحث الأول : مشكلات** التحاسب الضريبى.
- **المبحث الثانى :** نظرية نظم المعلومات المحاسبية.
- **المبحث الثالث :** النظام الضريبى مع إطار مقترح للنظام الضريبى.

وسوف ينتهى البحث بعرض النتائج والتوصيات التى يراها الباحث لازمة لتحقيق الأهداف المرجوة والمعروضة بالدراسة ثم ينتهى بقائمة للمراجع .

الفصل الأول

مشكلات التحاسب الضريبى

يقصد(٢) بالتحاسب الضريبى لغويا وفنيا عملية محاسبة مصلحة الضرائب لمموليها تمهيدا لربط الضرائب المستحقة عليهم.

ويهدف التحاسب الضريبى إلى عملية فحص ومراجعة إقرارات الممولين وذلك للوقوف على مدى صحتها فى ضوء أحكام التشريع الضريبى والتأكد من سلامة وأمانة دفاتر الممول وإقراراته.

وتتم عملية التحاسب الضريبى من خلال الفاحص الضريبى الذى يقوم بالاطلاع على دفاتر المنشات وقوائم المركز المالى بها ومراجعة المستندات المؤيدة للعمليات التى تمت خلال فترة معينة والحصول على أدلة وقرائن إثبات واستخدام أسلوب المصادقات على أن يتم ذلك من خلال محضر أعمال لفحص الدفاتر ومذكرة فحص وتقدير الأرباح فى ضوء البيانات التى توصل إليها وتتضمن هذه التقارير كافة البيانات والمشتملان باختلاف طبيعة النشاط الذى يقوم بفحصه وتعد حجة على الممول عليه إثبات (٣) عكس ما جاء بها.

إلا انه ومن خلال التطبيق العملى تنتج عدة مشكلات فى التحاسب الضريبى نذكر منها:

١ـ مشكلة زيادة العبء على جهاز الفحص الضريبى .
٢ ـ تأخر عملية التحاسب الضريبى.
٣ ـ انخفاض جودة الفحص الضريبى.
٤ ـ إهدار دفاتر الممولين لأسباب شكلية أو غير موضوعية.
٥ ـ زيادة المنازعات الضريبية بين الممولين والمصلحة.
٦ ـ عدم الاقتصاد فى نفقات الجباية والتحصيل.

ولاشك أن لهذه المشاكل أسباب سوف نقوم بعرضها على النحو التالى:

---

٢ ـ د. محمد الصادق سلامة وآخرون ، الضريبة الموحدة فى التشريع المصرى فى ظل القانون ١٨٧ لسنة ٩٣ (كلية التجارة ، جامعة قناة السويس) ٢٠٠٣ ، ص ٥ .

٣ ـ القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار قانون الضريبة على الدخل ، الجريدة الرسمية العدد ٢٣ (تابع) فى ٩ يونيه ٢٠٠٥ ، المادة ١٣٠ ص ٦٤ .

أولا : أسباب تتعلق بالممول :

حيث أن العوامل النفسية تلعب دورا كبيرا فى موضوع عدم التزام الممول وعدم قناعته بالضريبة التى يسددها ولماذا يسددها ؟ وأين يسددها ؟ ومتى يسددها ؟ وما هو العائد عليه من منفعة له ولأسرته لا شك أنها تؤدى جميعها كأسباب إلى حدوث الكثير من المشكلات فى التحاسب الضريبى.

كما انه ومن العوامل التى تتعلق بالممول نظرته التقليدية للضريبة على أنها اقتطاع مالى من دخله أو ثروته دون الحصول على مقابل مباشر ، فعادة ما يشعر الممول بوطأة الضريبة عندما تكون مفروضة على الدخل بل ويزداد هذا الشعور كلما كان دفع الضريبة يتم بواسطة الممول مباشرة كما هو الحال فى الضريبة الموحدة على دخول الأشخاص الطبيعيين فى مصر بعكس الحال فى الضرائب التى تخصم من المنبع مثل الضريبة الموحدة على المرتبات والأجور التى لا يشعر الممول بوطأتها.

ولا شك أن تلك الأسباب التى تتعلق بالممول يجب أن يتم أخذها فى الاعتبار عند دراسة مدخلان النظام الضريبى حيث انه ومن خلال دراسة مدى انخفاض الوعى الضريبى لأغلب الممولين وجهل الممول بقانون الضرائب وعدم معرفة الممول بحقوقه وواجباته يمكن أن يتم وضع الحلول الممكنة وإدخال مجموعة من المدخلان التى تتفاعل لتؤثر فى مخرجات النظام بالقضاء على هذه المشاكل وأسباب حدوثها.

ثانيا : أسباب متعلقة بالتشريع :

حيث تعتبر بعض نصوص التشريع من الأسباب التى تؤدى إلى حدوث مثل هذه المشاكل فيعتبر عامل سعر الضريبة من العوامل التى تؤدى إلى حدوث الكثير من المشاكل نتيجة عدم الالتزام والمتعمد من الممول وذلك بسبب تعقد وغموض مواد القانون بحيث يمكن تفسير هذه المواد بواسطة الفاحصين الضريبيين بشكل مختلف عن تفسير الممولين والمحاسبين، كما أن نقص المعلومات التى تساعد الممول على تحديد قيمة الدخل الخاضع للضريبة وهى المعلومات المتعلقة بالإيرادات الخاضعة للضريبة والمصروفات المعتمدة ضريبيا وكذلك الإعفاءات الضريبية، كما أن الغموض والتعقيد فى قوانين الضرائب يؤدى إلى نشوء حالة تأكد بالنسبة للممول بخصوص دخله الخاضع للضريبة (٤).

وبسبب ذلك يمكن أن يقع الممول فى الأخطاء أو أن يرتكب المخالفات وقد يؤدى ذلك إلى زيادة دخله فى الإقرار الضريبى ويكون هذا السهو فى صالح الحكومة والإدارة الضريبية أو أن ينشا عنه تخفيض فى الدخل فى الإقرار الضريبى ويكون هذا الأمر فى صالح الممول .

٤ــ Beck,p.j.,etal Experimental Evidence on Tax payer Reporting under uncertainty,the Accounting Review,vol.66,no.3july1991 ,p.536

ومن الممكن فى ضوء ذلك أن ينعدم تأثير التعقيد الضريبى على المشكلات الناتجة إلا أن هذا لا يعنى إهمال هذا التعقيد حيث يترتب عليه عادة زيادة فى النفقات التى تتحملها الإدارة الضريبية مثال لذلك نفقات تدريب مامورى الضرائب وموظفى المصلحة ، بالإضافة إلى نفقات فحص الإقرارات بهدف اكتشاف الأخطاء وتصحيحها ، فضلا عن المنازعات التى تنشا بين الممولين والإدارة الضريبية نتيجة لذلك.

يضاف إلى ذلك أن هناك بعض المشكلات التى ظهرت فى الأعوام الثلاث لتطبيق القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والخاص بالضريبة على الدخل ومن هذه المشكلات العملية بالنسبة للضريبة على النشاط التجارى والصناعى المعالجة الضريبية للعقود طويلة الأجل وطريقة التحاسب الضريبى لهذه العقود والتى قد تختلف عند التطبيق المحاسبى للمعايير المصرية أو الدولية، كذلك المشكلة المتعلقة ببند التبرعات والإعانات المدفوعة سواء للحكومة أو أية جهة أخرى حيث وجد أن لفظ المدفوعة يعنى ما تم دفعه نقدا فى حين أن هناك بعض الشركات تقوم بالتبرعات العينية كأجهزة طبية للمستشفيات أو أجهزة حاسب آلى للمدارس والجمعيات، كذلك مشكلات فى تحديد شروط الترحيل للخسائر وتعديلات الإقرار والسعر المحايد وفوائد الودائع وحساب الإهلاك وغيرها من المشكلات التى سوف تنتج عند التطبيق والتى تحتاج إلى إدارة ضريبية واعية وشجاعة فى التصدى لهذه المشاكل وحلها فى ضوء إحكام وفلسفة القانون وقصد المشرع وذلك بمرونة ومصداقية .

ثالثا : أسباب متعلقة ومرتبطة بالإدارة الضريبية:

تلعب الإدارة الضريبية دورا هاما فى تحقيق أهداف النظام الضريبى حيث يتسم دورها فى تحويل التشريع إلى التطبيق المرجو مع الحرص على علاقة مستمرة وجيدة مع المولين.

ويرى البعض أن المشاكل المتعلقة بالإدارة الضريبية من أهم المشاكل التى تصادف الضرائب فى الدول النامية، وأنها تفوق فى أهميتها المشاكل الخاصة بالأوعية الضريبية والتركيب الفنى للضرائب ، وان التنظيم السيئ يؤدى إلى تعقيد وطول الإجراءات ، كما يؤدى إلى زيادة المشاكل والشكاوى والى التهرب الضريبى ونقص الحصيلة (٥).

ويمكن تلخيص العوامل المتعلقة بالإدارة الضريبية والتى تؤدى إلى حدوث بعض المشكلات فى النقاط التالية :

٥ ـ د. محمود السيد الناغى، دور الإدارة الضريبية فى مجال الاستثمار ، الأنظمة الضريبية وسياسات الاستثمار فى أفريقيا ، وزارة المالية ، مصلحة الضرائب ، ١٩ نوفمبر ١٩٩٦ ، مجلد أبحاث المؤتمر ، الجزء الثانى ، ص ٥٢٢.

١ - عدم توافر المعلومات الكافية عما يفكر فيه الممولين :

فمن الضرورى أن تتوافر لدى إدارة الضرائب معلومات كافية عما يجول بخاطر الممولين وما عندهم من أراء يمكن الأخذ بها أو حقيقة ما يشعرون به من مشاكل أو معاناة من جراء تعاملهم مع مصلحة الضرائب أو اى أمور تشغل تفكيرهم (٦) ، وأيضا ردود أفعالهم تجاه النظام الضريبى ومدى تفهمهم له ، وأيضا ردود أفعالهم تجاه الأسس التى تتبع لتحديد إرباحهم وأساليب تحصيل الضريبة وأيضا التعرف على المشاكل التى تواجههم عند التعامل مع مصلحة الضرائب، ومما لا شك فيه أن وجود هذه المعلومات كفيل بان يسهم فى تدعيم الثقة بين الممولين ومصلحة الضرائب مما يساعد فى حل العديد من المشكلات .

٢ - القصور فى سياسات وإجراءات الفحص الضريبى :

وتعتبر مرحلة الفحص الضريبى المرحلة الأساسية والفنية من مراحل عمل الإدارة الضريبية لذلك فان الاهتمام بهذه المرحلة وحسن تنفيذها لا شك يؤدى إلى علاج العديد من المشاكل ويؤدى إلى زيادة الحصيلة وتدعيم أواصر الثقة .

ويقصد بالفحص الضريبى التحقق من أن الممول قد اظهر فى إقراره الضريبى الأرباح الحقيقية التى نتجت عن المعاملات والعمليات التى قام بها خلال السنة ، اى التحقق من قيام الممول بإدراج كل ما حققه من إيرادات فى الإقرار الضريبى المقدم للمصلحة من غير إخفاء أو إسقاط أو تخفيض لجزء منه وانه حمل هذه الإيرادات بأعبائها ونفقاتها اللازمة للحصول على هذه الإيرادات والمحافظة عليها (٧) .

ولا شك أن تطوير أسلوب الفحص الضريبى يؤدى إلى حل الكثير من المشكلات إذ أن أسلوب الفحص الحالى كان يهتم أساسا بالكم وليس بالكيف ويكتنفه كثير من أوجه القصور التى تفقده مقومات العدالة والكفاءة والمرونة والاستقرار وانه بهذا الشكل يمثل عبئا كبيرا على كل من الممول ومصلحة الضرائب ويؤدى إلى عدم الالتزام الضريبى لكل من مأمور الضرائب الفاحص والممول حيث تترتب على هذا القصور فى سياسات وإجراءات الفحص مشاكل (٨) عديدة منها :

٦- محمد عبد العظيم حسن ، استخدام النماذج الكمية المستحدثة للمراجعة التحليلية لتطوير عملية الفحص الضريبى، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٢٦ .

٧ - د.عيسى محمد أبو طبل ، دراسات فى المراجعة والمسئولية القانونية لمراجع الحسابات طبقا لأحدث القضايا والتشريعات، ١٩٩٥ ، ص ٢١١ .

٨ - عبد الرحمن عبد الفتاح محمد ، التحليل المحاسبى لحساسية متغيرات الحصيلة الضريبية بمعلومية علاقتها التشابكية مع الدخل القومى العام ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ ص ٢٣٢-٢٤١ .

١ - زيادة العبء على الجهاز الضريبى للفحص .

٢ - تأخر عملية التحاسب الضريبى نتيجة تراكم كثير من الإقرارات دون فحص وضياع جزء من الحصيلة الضريبية .

٣ - انخفاض جودة الفحص الضريبى.

٤ - إهدار دفاتر المموّلين لأسباب شكلية أو غير موضوعية.

٥ - زيادة المنازعات الضريبية بين المولين والمصلحة .

٦ - عدم الاقتصاد فى نفقات التحصيل .

ولا شك أن هذه المشاكل سوف تؤثر على حصيلة مصلحة الضرائب وعلى ثقة المول بها ولابد لعلاج هذه المشاكل تحسين وتطوير عملية الفحص الضريبى بالشكل الذى يؤدى إلى تحقيق العدالة الضريبية وتحسين العلاقة بين المولين والإدارة الضريبية والاستفادة من التطورات والاتجاهات الحديثة والسبل اللازمة فى تطوير أعمال الفحص الضريبى.

٣ - القصور فى سياسات وإجراءات المعلومات والتحصيل :

أن عدم التزام نسبة كبيرة من المولين بتقديم إقراراتهم الضريبية سوف يؤدى إلى الكثير من مشكلات التحاسب الضريبى حيث تفقد مصلحة الضرائب مصدرا هاما من مصادر المعلومات التى يمكن من خلالها حصر المجتمع الضريبى حيث يقع عليها عبئ التعرف على هؤلاء المولين بالإضافة إلى عبء فحص أنشطتهم والتعرف على صافى دخولهم ولا شك انه لا بد من وضع إطار محدد من التوعية للممول لحثه على تقديم الإقرار الضريبى مع وضع نظام لعقوبة المتعمد عدم تقديم إقراره.كما أن عجز الإدارة فى تحقيق الأهداف المرجوة منها ينتج عن ارتفاع نسبة عدم تقديم الإقرار وتزايد نسبة المتأخرات الضريبية وزيادة نسبة الديون المعدومة.

والواقع أن الحاجة لحل هذه المشكلات أصبحت ماسة وقد اجتهد الكثير من الباحثين فى وضع الكثير من الحلول والباحث يرى أن استخدام نظرية نظم المعلومات المحاسبية فى تحليل مدخلات النظام وتوضيح أوجه القصور وأسباب مشكلات التحاسب الضريبى ومعالجة البيانات المدخلة باستخدام وحدات الحاسب الالى وبرامج جيدة سوف يؤدى إلى نتائج مرضية ومخرجات تؤدى إلى الأهداف المرجوة من النظام الضريبى حيث أن الضريبة فى الوقت الحالى لم تعد أداة قهر وقمع وجباية بل أصبحت مشاركة من الممول فى خطة التنمية ورقى الشعوب ولذلك سوف نتناول فى الفصل التالى دراسة مختصرة عن نظرية نظم المعلومات وإمكانية استخدامها فى النظام الضريبى.

الفصل الثانى

نظرية نظم المعلومات المحاسبية

عرف البعض (٩) نظام المعلومات المحاسبية بأنه عبارة عن مجموعة من النظم والإجراءات التى تعمل داخل الوحدة الاقتصادية بهدف تجهيز البيانات وتوفير المعلومات التى تحتاج إليها إدارة الوحدة الاقتصادية للقيام بمسئوليتها فى المحافظة على الأصول وحماية حقوقها لدى الغير والتخطيط للعمليات المستقبلية وممارسة الرقابة على الأداء.

ويعرف النظام بأنه وحدتان فاكثر تعمل فيما بينها لتحقيق هدف أو اكثر من هدف ، ولكل نظام رئيسى متكامل عدة أنظمة فرعية يتكون كل نظام فرعى من الإجراءات والأساليب التى توصل إلى تحقيق أهدافه مع مراعاة ضرورة وجود الإجراءات التى تكفل ربط هذه النظم الفرعية ببعضها البعض وبالنظام المتكامل .

ويتكون نظام المعلومات المحاسبية من :

١ـ المديرين للنظام والمؤدين لواجباته المختلفة وهم الأشخاص People
٢ ـ الخطوات أو الاجراءات وهى عبارة عن النظم اليدوية أو الالية أو الاثنين معا Procedures
٣ ـ البيانات Data
٤ ـ البرمجيات المستخدمة فى تشغيل البيانات Soft-ware
٥ ـ البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات Information technology infra-structure

ويقوم نظام المعلومات المحاسبية بمجموعة من الأعمال يمكن أن نوجزها فى النقاط التالية :

١ ـ تجميع وتخزين البيانات المتعلقة بالأنشطة والأحداث .
٢ ـ معالجة وتحويل أى ترجمة البيانات الى معلومات نافعة فى اتخاذ القرارات.
٣ ـ تزويد الوحدة بما يساعدها فى تقييم أدائها واتخاذ قراراتها.

ولنظام المعلومات أهمية خاصة حيث جاءت نشرة معيار المحاسبة رقم ٢ لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية وعرفت المحاسبة بأنها نظام للمعلومات ونصت على ان الهدف الرئيسى للمحاسبة هو تزويد متخذى القرارات بالمعلومات المفيدة To provide information use-ful to decision makers

كما تتضح أهمية نظم المعلومات المحاسبية أيضا من الاحصائية التى قامت بها منظمة المحاسبين الاداريين والتى اشارت بان العمل المتعلق بالنظمة المحاسبية كانت واحدة من أكثر النشطة أهمية فى المزاولة من قبل محاسبى الشركات وان ثانى أهم العمال التى يزاولها محاسبى الشركات هى التخطيط الاستراتيجى بعيد المدى .

---

٩ ـ د. منير محمود سالم ، نظم المعلومات والحاسب الالكترونى، القاهرة ن دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ ، ص١٩.

ونظام المعلومات المحاسبية يتاثر بمجموعة من العوامل التى تؤثر فى تصميمه وهى:

١ - إستراتيجية الوحدة Strategy

٢ - عادات وتقاليد وثقافة الوحدة Organizational Culture

٣ - تكنولوجيا المعلومات In-formation technology

ولكى يحقق نظام المعلومات المحاسبية أهدافه يجب تزويده بمعلومات دقيقة وفى الوقت المناسب واذا تم ذلك فان التصميم المحكم لنظام المعلومات المحاسبية يمكنه من :

١ - تحسين الخدمة التى تقدمها الوحدة وتحسين انتاجيتها.

٢ - تحسين فاعلية وكفاءة الاجراءات والخطوات فى الوحدة.

٣ - تحسين القدرة على اتخاذ القرارات.

٤ - تزويد العاملين بالمهارة من خلالزياد تبادل المعرفة والخبرة .

هذه الأهداف لن تتحقق الا من خلال الاهتمام بالمعلومات التى يتم الحصول عليها وهذه المعلومات هى ناتج نظام المعلومات المحاسبى اذ أن المعلومات ما هى الا بيانات تم تشغيلها ومصطلح البيانات يعود الى كل الحقائق التى تم تجميعها وتخزينها ومعالجتها بالنظام المحاسبى ليحولها الى معلومات مفيدة اذن فالمعلومات **Information** هى بيانات **Data** تم ترتيبها ومعالجتها لتعطى معنى ذا مغزى ومن ثم فان قيمة المعلومة هى الفائدة المولدة من تلك المعلومة مطروحا منها تكلفة اخراج تلك الفائدة .

ومن الواضح أن المعلومة الجيدة هى التى يستطيع منها مستخدمها الوصول الى قرار جيد وللمعلومات المفيدة مجموعة من الخصائص نوجزها فى النقاط التالية :

١ - فى وقتها **Timely**

٢ - مفهومة **Understandable**

٣ - يمكن اثبات صحتها **Ver-ifiable**

٤ - وثيقة الصلة بالموضوع **Relevant**

٥ - موثوق بها ويعتمد عليها **Reliable**

٦ - كاملة **Complete**

هذه المعلومة يجب أن تساعد متخذ القرار فى اتخاذ قراره حيث ان اتخاذ القرار يتطلب عدة خطوات هى :

١ - تحديد المشكلة Ideentify the problem

٢ - اختيار طريقة حل المشكلة

٣ - تجميع البيانات اللازمة لتنفيذ نموذج مقترح

٤ - تفسير مخرجات النموذج

٥ - تقييم استحقاقات كل بديل

٦ - اختيار وتنفيذ الحل الأفضل

ولنظام المعلومات المحاسبية مجموعة من الوظائف الأساسية التى يؤديها هى:

١ - تجميع وتخزين البيانات المتعلقة بالأنشطة والتعاملات والأحداث بكفاءة وفاعلية وذلك من خلال :

■ أخذ بيانات الحدث على وثائق أصلية.
■ تسجيل بيانات الحدث بشكل يظهر ترتيب حدوثها الزمنى.
■ تخزين البيانات حسب نوعها واهميتها.

٢ - تزويد الادارة بمعلومات نافعة فى اتخاذ القرار وذلك على النحو التالى :

■ فى النظام اليدوى يتم تزويد هذه المعلومات على شكل تقارير وهذه التقارير اما أن تكون تقارير مالية Financial reportsأو تقارير ادارية Managerial reports

٣ - التزويد بمراقبة داخلية ملائمة :

وذلك لتحقيق كل من :

■ التأكد من أن المعلومات الناتجة عن النظام يعتمد عليها اى موثوق بها.
■ التاكد من أن الأحداث والنشطة قد انجزت بشكل فعال ومنسجم مع أهداف الادارة.
■ حماية الوحدة.

ونظام المعلومات المحاسبية له دورة يتم من خلالها معالجة البيانات تتألف من أربعة خطوات يمكن أن نستعرضها فى النقاط التالية :

الخطوة الأولى :

إدخال البيانات Data input

الخطوة الثانية :

تخزين البيانات Data storage

الخطوة الثالثة :

معالجة البيانات Data processing

الخطوة الرابعة :

اخراج المعلومات Information output

ويجب عند جمع البيانات مراعاة أن كل حدث ذا أهمية وانه يرتبط بالمصادر المتأثرة بكل حدث ويراعى ان يكون مرتبط بالممولين والعملاء المشاركين فى كل حدث كما أنه يجب عند ادخال البيانات أن تكون مرتبة تاريخيا وان يتم استخدام اللوثائق الصلية الورقية فى تجميع البيانات المدونة عليها ومن ثم نقلها على الحاسب الآلى وأن يتم تسجيل معظم البيانات من خلال شاشات ادخال مباشرة وأن يتم ترقيم مسبق لكل وثيقة أصلية واستخدام اعادة الوثائق وجعل النظام يعيز رقما تسلسلى لكل حدث جديد مع استخدام مصدر آلى للبيانات .

وفى الخطوة الثانية يجب أن يتم تخزين البيانات بتصنيفها فى كيانات او أشياء متشابهة وأن يكون لكل كيان صفات أو خصائص ذات اهمية وهى التى بحاجة للتخزين

اما الخطوة الثالثة فى معالجة البيانات فان معالجة الرزم هى تحديث للبيانات المخزنة عن المصادر والممولين بشكل دورى والمعالجة المباشرة هى تحديث للبيانات فى وقت وقوع كل حدث .

ومع مراعاة أنه اذا تم الاهتمام بالخطوات الثلاث الأولى فان المعلومات المستخرجة فى الخطوة الرابعة سوف تتميز بخصائص المعلومة الجيدة ومن ثم سوف تساعد فى اتخاذ قرار سليم للادارة واداء جيد للوحدة.

من هنا يصبح نظام المعلومات المحاسبية أوسع قاعدة من النظم المحاسبية التقليدية نظرا لأنه ينهض لتجميع وتجهيز كمية ضخمة من البيانات وذلك من خلال عدد من النظم الفرعية التى تختص بمجالات محددة لتوفير البيانات اللازمة للإدارة بالإضافة إلى إرساء أسس وقواعد الرقابة الداخلية على عمليات الوحدة الاقتصادية.

ولنظام المعلومات المحاسبى مجموعة من المقومات(١٠) هى:

١ - إطار يحصر العناصر الداخلية ويبين أهم العناصر الخارجية، وهذا يساعد فى اختيار الأساليب التى تستخدم فى عملية التشغيل.

٢ - مجموعة من العناصر المترابطة وهى خليط من مجموعتين:

أ - العناصر المادية : والتى تتكون من المستندات وما فى حكمها والدفاتر والسجلات والتقارير والقوائم.

ب - العناصر البشرية : وتتكون من ماسكى الدفاتر والمحاسبين والمحللين الماليين.

٣ - مجموعة من المفاهيم والمبادئ وقواعد المحاسبة والتى تتسم بالمرونة حسب التطورات المحيطة بالمنظمة والتى تحكم تشغيل النظام.

٤ - سلسلة من الإجراءات يعمل النظام وفقا لها تتكون من :

- **المدخلات** : حيث يتم تجميع البيانات عن الأنشطة المالية للمنظومة وإدخالها.
- **عمليات التشغيل** : حيث يتم تسجيل وتصنيف وتبويب وتحليل العلاقات لاستخراج النتائج .
- **المخرجات** : وهى عرض وتفسير المعلومات من خلال التقارير المختلفة.

ويتميز نظام المعلومات المحاسبى الجيد بمجموعة من الخصائص (١١) الواجب توافرها من أهمها:

١ - اقتصادية تشغيل النظام المحاسبى.
٢ - بساطة هيكل النظام المحاسبى.
٣ - المرونة.
٤ - الملائمة.
٥ - التقارير المطلوبة.
٦ - السرعة والدقة.

ويهدف نظام المعلومات المحاسبى إلى :

١ - إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المشروع.
٢ - يجب أن تتوافر فى بياناته وتقاريره الدقة فى الإعداد والنتائج.
٣ - يجب أن تقدم التقارير فى الوقت المناسب.
٤ - يجب أن يحقق النظام المحاسبى اشتراطات الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول المشروع ورفع كفاءة أدائها.

---

١٠ - د. وفاء محمد عبد الصمد ، النظم المحاسبية والمحاسبة الآلية، مكتبة الجلاء الجامعية ، بور فؤاد، ص ١٣

١١ - أ.د . صابر حسن الغنام ، النظام المحاسبى فى الموانى والشركات الملاحية ، مكتبة الجلاء الحديثة ، بورسعيد ، ٢٠٠١ ، ص ١٣ .

٥ ـ يجب أن تتناسب تكلفة النظام وتكلفة إنتاج بياناته مع الأهداف المطلوبة منها .

ولتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتمتع تصميم وإنشاء نظام المعلومات المحاسبية بمجموعة من المبادئ تتركز فى مبدأ تكامل وترابط عمليات المشروع وأقسامه ومبدأ كتابة المستندات والبيانات مرة واحدة ومراعاة دور الآلات فى تحقيق مبدأ كتابة البيانات والارتباط بمظاهر أساسية للرقابة الداخلية فى النظام المحاسبى.

من هنا يتضح أن نظام المعلومات المحاسبى يعمل على تجهيز البيانات وإعدادها لتخرج فى صورة معلومات تفيد متخذى القرار ، وبالتالى فى حل كثير من المشكلات لكل من متخذى القرار سواء الداخليين أو الخارجيين.

ولما كانت هناك مشكلات قمنا بالتعرض لها خلال الفصل الأول لعملية التحاسب الضريبى وحيث أن النظام الضريبى يتمتع بتوفر مقومات خاصة به من إطار يحصر عناصره الداخلية ومجموعة من العناصر المترابطة سواء كانت عناصر مادية أو بشرية كما يتمتع بسلسلة من الإجراءات وله أهداف محددة من إنتاج تقارير لازمة لخدمة الأهداف وتوافر معلومات وتقارير تتوفر فيها الدقة فى الإعداد والنتائج وفى الوقت المناسب وتحقيق الرقابة الداخلية مع مراعاة مقابلة المصروفات بالإيرادات فان ذلك يقودنا لدراسة النظام الضريبى كنظام ومعرفة كيفية استخدام نظرية النظم من خلاله للقضاء على مشكلات التحاسب الضريبى أو تقليلها وذلك فى الفصل التالى.

الفصل الثالث

النظام الضريبى مع إطار مقترح

من خلال الفصل الثانى تعرفنا على مفهوم نظام المعلومات المحاسبى واستخلصنا أن النظام المحاسبى يشتمل على مجموعة من النماذج والسجلات والإجراءات والوسائل التى تستخدم فى تسجيل وتلخيص وتقرير البيانات المالية المطلوبة بواسطة الإدارة لتحقيق الرقابة على الأنشطة ولتقديمها إلى الجهات الخارجية من مستخدمين داخليين وخارجيين.

وتعرضنا لمميزات النظام الجيد ومقوماته وأهدافه والمبادئ التى يجب أن يتمتع بها لتحقيق الأهداف المرجوة منه .

والنظام الضريبى هو نظام له إطار يحدده ويتكون من جانبان (١٢) :

أولهما : جانب عملى : ويتمثل فى الأصول والمبادئ التى على أساسها يمكن قيام بنيان ضريبى سليم.

ثانيهما : جانب تطبيقى : تتفاعل فى انجازه الخبرة

---

١٢ ـ أ.د. عيسى محمد أبو طبل ، أصول المحاسبة الضريبية مع دراسة ضرائب الدخل طبقا للقانون الجديد، ١٩٨٢، ص ١٩ .

الفنية والمحاسبية والقانونية لترجمة أهداف المشرع الضريبى ومواجهة متطلباته من اختيار النظام الضريبى لسجلاته ودفاتره ومستنداته وتسجيل أمين المشروع للعمليات المالية للمشروع ثم استخراج النتائج وعرض وتحليل البيانات المحاسبية فى شكل قوائم سليمة ومعبرة، وإعداد الإقرارات، وفحص الدفاتر والسجلات للتحقق من صدق الإقرارات وأمانتها وذلك لتحديد وعاء الضريبة من خلال عملية التحاسب الضريبى.

من هنا نستطيع أن نوضح أن النظام الضريبى يرتكز على ثلاثة مقومات أساسية ترتبط يبعضها فى شكل متكامل على النحو التالى:

أولا: المدخلات:

وتعتبر مدخلات النظام من العناصر الهامة والتى تحتاج إلى تبويب وصياغة من اجل تحقيق الداء الفعال الإدارة الضريبية للوصول إلى أهدافها وهذه المتطلبات التى يمكن أن تكون عناصر المدخلات تتحصر فى الاتى:

١ ـ الكيان الملائم اللادارة الضريبية :

فيلزم للإدارة الضريبية كيان ملائم وظروف وطبيعة المرحلة وذلك من خلال :

■ **توفير الهيكل التنظيمى :**

ومن المعروف أن الهيكل التنظيمى لمصلحة الضرائب يتكون من رئيس المصلحة يتبعه عدد من مستشارى رئيس المصلحة ويليه المكتب الفنى والإدارة العامة للتنظيم والإدارة العامة للتخطيط والمتابعة ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ثم الإدارة العامة للعلاقات العامة والإدارة العامة للمتابعة والإدارة العامة للأمن والإدارة العامة للتحقيقات ويتبع رئيس المصلحة عددا ثنى عشر إدارة مركزية تمثل الإدارة المركزية للحصر والإقرارات يتبعها إدارة عامية للمستندات وحسابات المموولين وإدارة عامة لتجميع البيانات المركزية وإدارة عامة للحصر والإقرارات وإدارة عامة للإحصاء.

ثم الإدارة المركزية لشئون الحاسب الالى ويتبعها الإدارة العامة للتنظيم والبرامج والإدارة العامة للتشغيل والإدارة العامة للتطبيقات وصلاحية الجودة والإدارة العامة للابجدى والبطاقات الضريبية وفروع الحاسب الالى وعددهم ٩ فروع.

يليها الإدارة المركزية لشئون الفحص والتحصيل ويتبعها الإدارة العامة للفحص الضريبى والإدارة العامة للتحصيل .

ثم الإدارة المركزية لشئون الدمغة ورسم التنمية ويتبعها الإدارة العامة للتخطيط ومتابعة الدمغة والإدارة العامة للتقدير والدمغة والإدارة العامة لتشغيل الدمغة والإدارة العامة لرسم تنمية وضريبة التضامن والأمانة الفرعية .

يليها الإدارة المركزية

للتحصيل تحت حساب الضريبة ويتبعها الإدارة العامة لتخطيط البرامج والإدارة العامة للتعليمات والاستفسارات. بعدها الإدارة العامة للضريبة على أجور ومرتبات العاملين بالخارج واستمر العمل فيها حتى إلغاء قانون ضريبة العاملين بالخارج.

ويليها الإدارة المركزية لمكافحة التهرب الضريبى ويتبعها الإدارة العامة للتحريات وجمع المعلومات وبحث مصادر الثراء وفرع التخطيط ومتابعة الدعاوى والإدارة العامة لمكافحة التهرب . يليها الإدارة المركزية للبحوث والقضايا الضريبية ويتبعها الإدارة العامة لبحوث ضرائب الدخل وفرع لبحوث الدمغة ورسم التنمية وفرع لبحوث الأيلولة وفرع لبحوث الاتفاقيات الدولية وفرع لبحوث الدراسات الاقتصادية وفرع لبحوث قضايا الضريبة. بالإضافة إلى الإدارة المركزية لمركز التهرب الضريبى ويتبعها الإدارة العامة للتخطيط وتصميم البرامج وفرع تنفيذ البرامج وفرع لمتابعة وتصميم البرامج وفرع للشئون المالية والإدارية.

بعدها الإدارة المركزية لشئون اللجان وكان يتبعها الإدارة العامة للجان الطعن وتغيرت فى ظل القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ إلى الإدارة العامة للجان الداخلية و فرع للجان إعادة النظر.

ثم للإدارة المركزية للتوجيه والرقابة ويتبعها الإدارة العامة للتوجيه الفنى وفرع التوجيه الادارى والإدارة العامة للشئون القانونية ،

ثم الإدارة المركزية للأمانة العامة ويتبعها الإدارة العامة لشئون العاملين وفرع الشئون المالية والإدارة العامة للشئون الإدارية.

ويجب ان يتم الاهتمام بالقطاعات الضريبية المكونة للهيكل التنظيمى للمصلحة مع توفير العناصر المتميزة مع توفير قدر من اللامركزية فى متابعة الأداء وذلك لتوفير كثير من الجهد والوقت ويجب أن يتم الاهتمام بالقاعدة من خلال التدريب الجيد واكتساب المهارات الأساسية فى التعامل مع الحاسب الالى واكتساب المهارات اللغوية ، كما أنه ولابد من توفير المدير الفعال الذى يستطيع ان يحقق الأهداف المرسومة وان يتصف بمجموعة من الصفات لتحقيق هذه الهداف فيجب أن يتميز بما يلى:

١ ـ **الروح النقدية** : ومعنى ذلك ألا يتأثر بالمسلمات الموجودة أو الشائعة وان ينقد نفسه ويتقبل النقد من الاخريين ويكون اهم ما يميزه قدرته على أن يختبر الأراء المحيطة به بذهن ناقد لا ينقاد وراء راى دون أن يفحصه ولا يقبل الا ما يبدو له مقنعا على أسس عقلية ويعمل على اختبار الراء واخضاعها للفحص العقلى الدقيق ويقبل الراى الاخر فى حالة ما اذا كان لصالح العمل ويؤدى الى تحقيق اهدافه

وكذلك ان يكون متقبلا لمحكمة العقل فلا يعفى نفسه من النقد فمن الجائز أنه هو نفسه متوقع الخطا وفى هذه الحالة يتعين عليه ان يحيد عن رايه ما دام يتعارض مع مصلحة العمل .

٢- **النزاهة** : ولسنا فى حاجة الى أن نطيل الحديث عن صفة النزاهة غير اننا نؤكد أن المدير الفعال الناجح فى عمله هو الذى يطرح مصالحه وميوله واتجاهاته الشخصية جانبا وان يعالج الموضوعات المتعلقة بالعمل بتجرد تام.

٣- **الحياد** : وهذه الصفة هى معنى واضح للموضوعية فيجب ان يتصف المدير بالحياد والموضوعية ولا ينحاز مقدما الى طرف من أطراف النزاع سواء كان الممول او العاملين بالمصلحة بل ينبغى ان يقف على الحياد بمعنى أن يعطى كل راى من الراء المتعارضة حقه الكامل فى التعبير عن نفسه ويزن كل الحجج التى تقال بميزان يخلو من الغرض أو التحيز فالموضوعات التى يعالجها والأفكار التى تقدم اليه تقف كلها امامه على قدم المساواة دون أية محاولة مسبقة من جانبه لتفضيل أحداها على الاخرى.

٤- **العلم والخلاق** : فيجب ان يكون القائم على هرم أى وظيفة فى قطاعات العمل الضريبى مطلعا بكل جديد فى مجال العلوم القانونية والضريبية والمحاسبية والادارية التى يلزمها حسن سير العمل وان يكون هناك الملم بخطة الوزارة والمصلحة فى تحقيق الالتزام الطوعى للممول وان يتصف بالأخلاق.

■ توفير إطار قانونى مستقل يوفر للإدارة الضريبية الاستقلال الادارى والشخصية الاعتبارية:

ويتم ذلك من خلال ثلاث محاور :

أ - رسم سياسات الوحدة من خلال التخطيط الجيد. الذى يؤدى إلى تحقيق الأهداف المرجوة من هذا العمل وذلك من خلال تطوير الهيكل التنظيمى للمصلحة بما يحقق المرونة والأهداف المطلوبة من تحقيق اعلى معدل أداء ومخرجات للنظام توائم وترضى جميع إطراف المستخدمين سواء كانوا مستخدمين داخلين أو خارجيين.

ب - تحقيق الرقابة الفعالة من خلال تطوير اللوائح والمرونة فى تفسيرها على أن ينبثق من هذه اللوائح الرئيسية مجموعة من اللوائح الأخرى التى تنظم كافة الأعمال فى الوحدات التابعة لمصلحة الضرائب بما يحقق أهداف السياسة المالية فى الدولة وتحقيق العدالة فى تحقيق الرضا المشترك لكل من الإدارة الضريبية والممول على حد السواء.

جـ - خلق صف جديد من العاملين الأكفاء الذين يستطيعوا أن يبدعوا ويحملوا الراية وذلك من خلال التدريب الجيد للمرؤوسين بما يؤدى إلى تنمية المعلومات

والمعرفة لدى العاملين وتنمية وصقل مهارات العاملين .

وتكوين اتجاهات ايجابية لدى العاملين تجاه جهة العمل مما ينعكس على إنتاجهم وأدائهم وذلك من خلال الاهتمام بحصر (١٣) الاحتياجات التدريبية وتدريبها.

■ وضع مجموعة من المعايير التى تحتاجها متطلبات العمل الظروف المحيطة به يمكن أن نوجزها فيما يلى :

أ - تحديث وتطوير وتنويع البرامج والمناهج بما يواكب الاحتياجات الأساسية التى يتطلبها مناخ العمل والبيئة والإدارات المركزية والمناطق الضريبية والوحدات التى تعمل فى نطاق تطبيق أحكام التشريع الضريبى.

ب - تحديث وتطوير أساليب تنفيذ البرامج بما يلاءم التطور العلمى والتقنية.

جـ - تحديث وتطوير اختيار المدربين بما يتناسب وطبيعة وظروف المادة العلمية.

د - قياس اثر العملية التدريبية على مستوى الأداء الوظيفى وتقييم الأثر التنموى من أنشطة التدريب.

هـ - تقييم الاحتياجات التدريبية من خلال التحليل التظيمى وتحليل الفرد وتحليل المهمة. (مرفق ضمن الملاحق نموذج استحداث البيانات والاحتياجات التدريبية للعاملين مع ملاحظة استخدام رقم الحاسب لكل موظف مما يعنى تحديد الاحتياجات الكترونيا.

و - خلق بيئة تعلم من خلال تعريف هدف ونتائج التدريب والممارسة والمعلومات المرتدة وملاحظة الآخرين وإدارة البرنامج والتنسيق.

ز - التأكد من خلال إدارة المتابعة من نقل التدريب إلى الواقع العملى من خلال إستراتيجية الإدارة الذاتية والمساندة من الزملاء والمديرين.

ح - اختيار أسلوب التدريب السليم من خلال وسائل العرض والتقديم ووسائل التدريب فى مكان العمل وأساليب التدريب فى مجموعات.

ط - قييم التدريب من خلال تعريف نتائج التدريب وتصميم وسائل التقييم.

ى - توثيق النتائج المستخلصة والحلول الناتجة من عملية التدريب عند التطبيق فى دوريات أو مراجع وحفظها فى أقراص مدمجة لإمكانية استخدامها والتعلم الذاتى منها.

٢ - إدارة الإدارات المركزية والمناطق الضريبية ووحداتها بالأسلوب العلمى من خلال الأسس

---

١٣ - قرارات مصلحة الضرائب العامة رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٨٧- القرار رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٩٧- القرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٩٨ القرار رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٩٨ بتنفيذ القرار رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٩٧, المنشور رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٨ .

العلمية من تخطيط وتوجيه ورقابة ، وذلك من خلال تطوير المنظومة الضريبية وذلك بتطوير التشريع (١٤) وتوحيد الوحدات الضريبية بدمجها (١٥) مما يؤدى إلى تسهيل مهمة المتعاملين مع الإدارة الضريبية فى إمكانية التعامل مع وحدة واحدة بدلا من المرور على أكثر من وحدة لسداد الضريبة بين ضريبة عامة وضريبة مبيعات وخلافه.

يضاف إلى ذلك العمل على :

■ تطوير بيئة العمل لصالح الموظف الضريبى من خلال:

أ - القضاء على المشاكل الداخلية الخاصة بالعاملين.

ب - القضاء على مشكلة تكدس العمل.

جـ - العمل على تجهيز كل وحدة من وحدات مصلحة الضرائب المصرية الكترونيا مع ربطها بالحاسب الالى بالمصلحة.

د - تحديث مبانى العمل بما يوفر خلق بيئة عمل نظيفة وآدمية .

■ تطوير بيئة العمل لصالح الممول وذلك من خلال :

أ - الاهتمام بوقت المتعاملين مع الإدارات الضريبية وعدم إضاعة وقتهم فى الانتظار وذلك من خلال استخدام نظام أن يدخل العميل ويسحب رقم يتفق مع نوع الخدمة القادم من اجلها ويظل منتظرا إلى أن ياتى دوره للحصول على الخدمة على أن يوفر مكان الانتظار للممول بتليفون وفاكس وكمبيوتر يستطيع الممول أن ينهى بعض أعماله أثناء الانتظار.

ب - الاهتمام بالنواحى الصحية للممول من خلال كون المأموريات فى دور واحد ارضى بما يجنب صعود السلالم وتعطيل المصاعد الكهربائية.

ج - استخدام خدمة الشباك الواحد .

د - التحول من المأموريات الورقية إلى المأموريات اللاورقية.

هـ - العمل على تدعيم نظام المحاسبة الضريبية الالكترونية بحيث يقوم الممول باحتساب الضريبة المطلوبة منه وسدادها وذلك من خلال شبكة الانترنت وهو بمقر عمله دون الحاجة إلى الذهاب إلى المأمورية التى يتبعها - وذلك من أجل الوصول إلى المأمورية الالكترونية.

٣ - الأساليب الفنية الملائمة لتحقيق وظائف الإدارة وأهدافها :

وذلك من خلال :

■ تصميم نظام مناسب للمعلومات.

■ تحقيق شمول حصر المجتمع ضرائبيا .

■ تحديث الإجراءات والنماذج الضريبية وتطوير اللوائح

---

١٤ - القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٠ .

١٥ - القرار الجمهورى رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٦ ، الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٠٦م .

. (مرفق ضمن ملاحق البحث صورة من النماذج والإقرارات الضريبية كمدخل لاستخدام الحاسب الالى فى إدخال البيانات وبالتالى الوصول إلى احتساب الضريبة الكترونيا .

مدخلات البيانات وتشمل	عملية التشغيل	المخرجات معلومات وحصيلة
■ قوانين ■ ممولين ■ تعليمات تنفيذية ■ تعليمات تفسيرية ■ أحكام محاكم ■ مأمور مدرب ■ نماذج ■ معلومات إضافية ■ أخرى	تتم بواسطة الجهاز الضريبى من خلال مجموعة من الإجراءات والقواعد المطبقة فى ضوء التشريع ومعايير محددة	■ حصيلة ضريبية ■ رضا ممول ناتج من الربط الذاتى . ■ عمالة مدربة تدريب جيد . ■ تقارير تقيس معدلات ■ قياس الانحراف من خلال استخدام البيانات الكمية والإحصائية

من خلال التوجيه والرقابة والتقييم

ولكى تحقق البيانات أهدافها يتعين زيادة كفاءة نظم المعلومات بها واستحداث نظم معلومات جديدة وذلك من خلال تدعيم المعايير التى يقاس بها كفاءة اى نظام معلومات من خلال قياس الدقة ومدلوليه المعلومات

ثانيا: عمليات التشغيل

وتتم عمليات التشغيل داخل النظام الضريبى من خلال :

١ ـ الاستخدام اليدوى

٢ ـ استخدام وحدات الحاسب الالى.

وذلك يتم بعمل مشروعات بعضها مؤسسى مثل التنظيم والإجراءات الضريبية .

وبعضها تشغيلى مثل الحملات المتعلقة بالتسويق والتعامل الميسر والرقابة الانتقائية

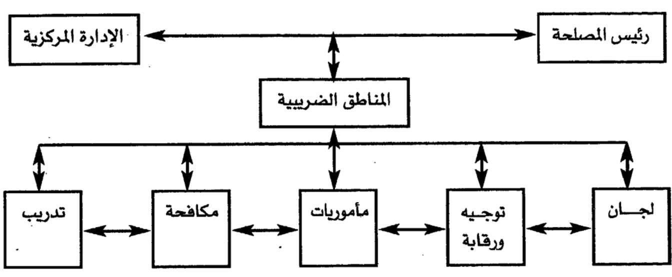
ويتم ذلك من خلال أساليب قياس الأداء الفعال للإدارة الضريبية من خلال :

أ ـ مؤشر الحصيلة كهدف للإدارة الضريبية.

ب ـ مؤشر قياس العلاقة بين الإدارة ومموليها.

ج ـ مؤشرات نفسية للعاملين بالإدارة الضريبية.

وتتم عمليات التشغيل بما يحقق فعالية الاتصال من خلال استخدام الحاسب الالى بما يحقق الربط بين مخرجات الحاسب من التقارير المختلفة وبين متطلبات متخذى القرار من هذه المخرجات مع عمل استطلاع رأى لمستخدمى الحاسب الالى لتحديد أنواع التقارير اللازمة لهم للاستفادة منها فى أدائهم للعمل وتطوير البرامج طبقا لاحتياجات العمل، مع مراعاة زمن الحصول على المعلومات وحجم المعلومات التى يمكن التعامل معها وذلك من خلال إنشاء شبكة متكاملة لتصل البيانات بين المصلحة ووحداتها بما يضمن سرعة نقل المعلومة والشكل التالى يوضح كيفية الاتصال من خلال الحاسب الالى:



ثالثا: مخرجات النظام الضريبى:

لا شك أن أهم المخرجات التى يهدف إليها النظام الضريبى هى :

تحقيق الأهداف المرسومة من خلال الإدارة العليا وتنفيذ القرار السياسى بما يخدم الأهداف المرجوة وتشمل :

١ - زيادة الحصيلة الضريبية من خلال توسيع عدد الممولين مع العدالة فى احتساب الضريبة.

٢ - تشجيع المستثمرين

٣ - تحقيق العدالة

٤ - زيادة الكفاءة

٥ - استعادة الثقة بين الممول والإدارة الضريبية

٦ - دعم خطة التنمية

٧ - ضبط وتوجيه المحرفين

٨ - بناء تنظيم قوى يستثمر الفرص ويتجاوز التهديدات

٩ - تميز العاملين بالخلق الضريبى

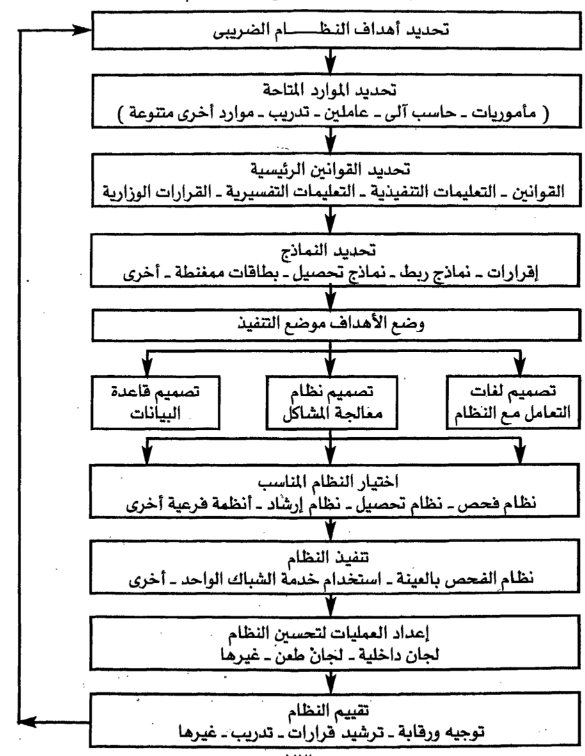
١٠ - التوجه نحو تدعيم استخدام الحاسب الالكترونى والوصول إلى المحاسبة الضريبية الالكترونية .

ولا شك أن الوصول إلى محاسبة ضريبية الكترونية هى حلم يحتاج إلى مزيد من الدراسات باعتبار أن مصلحة الضرائب كوحدة محاسبية تحتاج إلى كثير من الدراسات لتحقيق أهدافها وأهداف المجتمع بصورة عادلة فى ظل

متغيرات عالمية تتم بصورة شديدة وتحتاج إلى مواكبتها والعدو معها وبجانبها لتلحق بموكب التطور وتحتاج مصلحة الضرائب من خلال الدراسات إلى :

١ ـ تطوير البناء التنظيمى الداخلى.
٢ ـ تطوير أساليب الأداء.
٣ ـ تطوير القدرات والمهارات البرية لتنفيذ خطة العمل.
٤ ـ خلق وعى ضريبى لدى المتعاملين مع مصلحة الضرائب وإلغاء لفظ ممول ليحل محله لفظ مشارك فى خطة التنمية.

والشكل التالى يمثل إطار مقترح لنظام المعلومات المحاسبى لمصلحة الضرائب:



النتائج والتوصيات :

من خلال هذه الدراسة يتضح ان استخدام نظام المعلومات المحاسبية يؤدى الى جودة فى الأداء الادارى والفنى لمصلحة الضرائب المصرية خصوصا وفى ظل التطور وعمليات الدمج يؤدى الى تفعيل دور مصلحة الضرائب فى المجتمع بما يحقق اهداف المشرع الضريبى فى بناء جسر من الثقة بين مصلحة الضرائب والممول ويؤدى الى فعالية اداء الجهاز الضريبى وتحقيق اهداف الادارة والقرار السياسى لنجاح عملية الدمج بين مصلحتى الضرائب العامة والضريبة على المبيعات بسهولة ويسر .

كما ان استخدام نظرية نظم المعلومات المحاسبية سوف تؤدى الى ظهور ممول يثق فى أداء مصلحة الضرائب المصرية ويلتزم بالتزامه الطوعى فى أداء الضريبة مع تحفيز كثير من الممولين الذين لم يتم حصرهم لتهربهم فى الدخول فى منظومة الأداء الضريبى وشعور بالارتياح لكل من الممول والمحاسب فى ذات الوقت هذا بالنسبة للممول.

وبالنسبة للادارة الضريبية سوف يؤدى الى ادارة ضريبية قوية متفاعلة تؤدى واجباتها وتحقق أهدافها بسهولة ويسر واختيار عينة الفحص على أسس من العدالة واليقين وزيادة الحصيلة وضبط المنحرفين .

وبالنسبة للمشرع فانه يحقق أهداف المشرع فى الوصول الى أهدافه بتحقيق العدالة الضريبية مع الرضى للممول واستعادة ثقته فى الادارة الضريبية وزيادة فرصة حصر المجتمع ضريبيا مع تقليل حالات التهرب الضريبى الى أدنى حد ممكن. وبناء تنظيم قوى يستثمر الفرص ويتجاوز التهديدات .

ويوصى الباحث الى مزيد من الدراسات حول نظام المعلومات المحاسبية بغرض تقليل المشكلات الضريبية والافصاح عنها مع العمل على انشاء شبكة معلومات قومية للربط بين جميع المصالح الحكومية لتحقيق تدفق المعلومات والعمل على وجود سياسة ثابتة للمصلحة لا تتغير بتغير الأفراد والقيادات ويرى الباحث أنه من الأهمية العمل على تمكين العاملين من المشاركة فى اتخاذ القرار لزيادة الشعور بالانتماء.

مراجع الدراسة :

١ ـ عثمان عبد السلام قطب وآخرون : مجموعة التعليمات التنظيمية والتنفيذية لمصلحة الضرائب ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، بدون تاريخ ، القاهرة.

٢- د. فؤاد زكريا : التفكير العلمى ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ن الطبعة الثالثة ١٩٨٨ .

٣ ـ روى سورنسون : ترجمة سيد اسماعيل محمد ، كيف نصبح عضو مجلس ادارة ، سلسلة العلاقات الانسانية ، مطبعة دار الكتب والوثائق القوقمية ١٩٧٨ .

٤ ـ رودلف وتنبرج : ترجمة فوزية محمد بدران ، كيف نساعد الآخرين ، سلسلة العلاقات الانسانية ، مطبعة دار الكتب القومية ١٩٧٩ .

٥ ـ د. على السلمى وآخـــريين : أســاســيـــات الادارة (١) القــاهرة ، مطبـعـة مـركــز كـمـبـيـوتر كلية الصيـدلة ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢م.

٦- د. سـمـيـر عـلام وآخـرين : أســاســيـــات الادارة (٢) القــاهرة ، مطبـعـة مـركــز كـمـبـيـوتر كلية الصيـدلة ، جامعة القاهرة ن ١٩٩٢م.

٧- د. حنفى مـحـمـود سليـمـان وآخــريـن : أصــول الادارة ، الزقـازيق ، مكتبـة السـواح ، بدون تاريخ.

٨ ـ مـصلحــة الضــرائب ، الادارة المركـزية للتـدريب ، ضـرائب الدخل ، الجزء الول ، القاهرة ، ١٩٩٦.

٩- القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

١٠ ـ القـرار الجـمـهـورى رقم ١٥٤ لـسنـة ٢٠٠٦ ، الجـــــريـدة الرسـمـيـة بتـاريخ ١٩ مـايو ٢٠٠٦م

١١- قـرارات مـصلحـة الضـرائب العـــامـــة رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٨٧- القرار رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٩٧- القرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٩٨ ـ القـــرار رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٩٨ بتنفـيـذ القـرار رقـم ٣٠٥ لـسـنـــة ,١٩٩٧ ـ المنشور رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٨

١٢ـ د. عيسى مـحـمـد أبو طبل ، أصول المحاسبة الضريبية مع دراسة ضـرائب الدخل طبـقـا للقانون الجديد، ١٩٨٢،

١٣ ـ د. وفاء محمد عبد الصمد ، النظم المحاسبية والمحاسبة الآلية، مكتبة الجلاء الجامعية ، بور فؤاد، ص ١٣

١٤ ـ د . صـابر حـسن الغنام ، النظام المحـاسبى فى الموانى والشـركات الملاحية ، مكتبة الجلاء الحديثة ، بورسعيد ، ٢٠٠١ .

١٥ ـ د. منير محمود سالم ، نظم المعلومـــات والحـــاسب الالكتـــرونى، القــاهـرة دار النهضة العربية ، ١٩٨ ٠

١٦ ـ د.عيسى مـحـمـد أبو طبل ، دراســات فى المراجـــعـــة والمسئولية القـانونية لمراجع الحسـابات طبـقـا لأحـدث القضايا والتشريعات، ١٩٩٥

١٧ ـ عـبـد الرحمن عبـد الفتاح مـحـمـد ، التحليل المحـاسبى لحسـاسية متغيرات الحصيلة الضريبية بمعلومية عـلاقتها التشـابكية مع الدخل القومى العـام ، رسـالة دكتـوراه غيـر منشــورة ،.كليـة التـجـارة ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .

١٨ ـ د.مـحـمـد نجيب زكى حمد: دراسات فى المحاسبة المالية، التـقـارير والقـوائم ، مكتبـة الجـلاء الحـديثـة ، بورفـؤاد، ٢٠٠٥ .

١٩ ـ د. مـحـمـود السيد الناغى، دور الإدارة الضـريبـيـة فى مـجـال الاسـتـثـمـار ، الأنظمـة الضـريبـيـة وسـيـاسـات الاستثمار فى أفريقيا ، وزارة المالية ، مصلحة الضـرائب ، ١٩ ـ ٢٠ نوفـمـبـر ١٩٩٦ ، مجلد أبحاث المؤتمر ، الجزء الثانى ،.

٢٠ ـ محمد عبد العظيم حسن ، اسـتـخـدام النمـاذج الكمـيـة المستحدثة للمراجعة التحليلية لتطوير عـمليـة الفـحص الضريبى، رسالة دكتوراه غير منشـورة ، جـامـعـة القـاهرة ، ١٩٩٣ ،

٢١ ـ د. مـحـمـد الصـادق سـلامـة وآخـرون ، الضـريبـة الموحـدة فى التشـريع المصـرى فى ظل القـانون ١٨٧ لسنة ٩٣ (كلية التـجـارة ، جـامـعـــة قناة السويس) ٢٠٠٣

٢٢ ـ القـانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار قانون الضـريبة على الدخل ، الجـريدة الرسـمـيـة العدد ٢٣ (تابع) فى ٩ يونيه ٢٠٠٥ ، المادة ١٣٠

٢٣ ـ . د . عـبـد القـادر حلمى ، المحاسبـة الضـريبيـة (دار النهضـة العربيـة ، القـاهرة) ١٩٨٥ ،

٢٤- Beck,p.j.,etal Experimental Evidence on Tax payer Reporting under uncertainty,the Accounting Review,vol.66,no.3july1991 ,p.536

ما هو المقصود بغسيل الأموال ؟
(Money Laundering)

الجزء [٢]

إعداد الأستاذة / شيرين حتاتة
محاسب قانونى واستشارى مالى واقتصادى

ملخص عام لمؤشرات الاشتباه الصادرة عن اللجنة الدولية للنظام البنكى والممارسات الإشرافية :

أولاً : التعامل على حسابات العملاء :

- الحسابات التى يتم عليها دورات نقدية ضخمة بما لا يتمشى مع طبيعة نشاط العميل .
- التحويلات المتتالية والغير مبررة لحسابات فى بنوك أخرى (داخلياً أو خارجياً).
- استخدام الحساب الواحد لأكثر من غرض لإخفاء طبيعة أو أسباب استخدام الأموال الخاصة بذلك الحساب .
- الحسابات ذات التدفق النقدى الثابت وتتعلق بنشاطات ذات تدفق نقدى موسمى (مثلا : الأيس كريم والمثلجات فى الشتاء) .
- فتح إعتمادات مستندية لا تتمشى مع ثمن البضاعة الحقيقى ولا تبدو منطقية .
- فتح خطابات ضمان وتسييلها بعد مدة قصيرة.
- العملاء الذين يقومون بفتح أكثر من حساب دون أسباب منطقية .
- التحويلات المتعددة والمتتالية وخاصة ذات المبالغ المتشابهة .
- العملاء الذين يتقاعسون فى إعطاء معلومات مطلوبة أو الذين يقومون بإعطاء معلومات صعب التحقق منها .
- طلبات القروض على حسابات غير نشطة مع تعليمات بالدفع لطرف ثالث .
- تحويل الأموال إلى بلاد ذات قوانين صارمة بشأن سرية الحساب .
- السداد المبكر والمفاجئ للقروض وخاصة تلك المشكوك فى تحصيلها .
- حجم التعاملات التى لا تتماشى مع نوع نشاط العميل التجارى .
- تضخم حجم نشاط العميل وأرباحه بما لا يتناسب مع تاريخ تأسيس الشركة خاصة فيما يتعلق بعمليات الاستيراد والتصدير .
- الرفض والتقاعس من قبل الوكيل - كالمحامى أو المحاسب أو الوسيط المالى ومن فى حكمهم بإمداد معلومات عن مؤسسى الشركات (تحت التأسيس) وذلك بالتذرع بعدم إفشاء سر المهنة عند استيفاء بيانات التعرف على هؤلاء المؤسسين.
- العملاء الذين يحتفظون

بحسابات فى عدة فروع لبنوك مختلفة فى منطقة واحدة ويقومون بتجميع الأموال فى أحد تلك الحسابات ومن ثم طلب تحويلها للخارج .

- شركاء العمل فى مناطق مشتبه فيها .
- العناوين غير المألوفة / الغريبة .
- العملاء الذين يقومون بتحويل مبالغ كبيرة إلى خارج البلاد مصحوبة بتعليمات بالدفع نقداً ، وتلك المبالغ الكبيرة المحولة من خارج البلاد لصالح عملاء غير مقيمين مصحوبة بتعليمات بالدفع نقداً لهم .
- ورود تحويلات من الخارج بمبالغ كبيرة لصالح أحد العملاء من بنوك أو مؤسسات مالية أخرى لا تتناسب مع طبيعة وحجم نشاطه مع العالم الخارجى .
- ورود تحويلات بمبالغ كبيرة مع تعليمات بالدفع نقداً لمستفيدين ليس لهم حساب بالبنك .
- التحويلات القادمة من والمتجهة إلى دول لا تتوفر لديهم نظم تشريعية لمكافحة غسيل الأموال .
- التحويلات المتتالية إلى حساب أو حسابات مفتوحة بالخارج .
- إيداع شيكات بمبالغ كبيرة يكون المستفيد منها طرف أخر ومظهره لصالح العميل مع عدم وضوح وجود علاقة بين المستفيد والعميل تستلزم ذلك .
- العملاء الذين يحتفظون بعدد من الحسابات لا تتطلبها طبيعة نشاطهم خاصة إذا تمت معاملات على هذه الحسابات مع أشخاص غير ذى صلة واضحة بالعملاء .
- العملاء الذين يستخدمون حساباتهم فى تلقى أو تحويل مبالغ كبيرة بسبب غير واضح أو ليس لها علاقة بهم أو بنشاطهم .
- وجود مسحوبات نقدية كبيرة من حساب كان يعد غير نشط ، أو من حساب تم تحويل مبالغ كبيرة إليه من الخارج بصورة غير متوقعة .
- تكرار تحويل مبالغ صغيرة إلكترونيا إلى أحد الحسابات يلى ذلك قيام صاحب الحساب بسحب هذه المبالغ أو تحويلها لحساب أخر فى الداخل أو الخارج .
- تعدد طلبات إصدار شيكات سياحية أوشيكات مصرفية بمبالغ لا تتناسب مع طبيعة وحجم نشاط هؤلاء العملاء .
- فتح إعتمادات مستندية بمبالغ كبيرة لا تتناسب مع طبيعة وحجم نشاط العملاء ، أو أن يكون المستفيد فيها أحد العملاء ذوى الصلة الوثيقة بالعميل بالخارج .
- خصم أوراق تجارية المستفيد منها طرف أجنبى غير معروف بالبنك دون توافر أى مبرر لخصمها داخل البلاد .
- شراء أوراق مالية كبيرة من خلال البنك ، أو الاحتفاظ بها كأمانة لديه إذا كان ذلك لا يتماشى مع طبيعة نشاط العميل .
- قيام العملاء بطلب الاقتراض بضمان أصول مملوكة لآخرين لا تربطهم

بهم أية علاقة واضحة ، أو أن الاقتراض من حيث حجمه أو طبيعته لا يتماشى مع طبيعة نشاط العملاء طالبى الاقتراض .

- تعاملات المترددين على كازينوهات ألعاب المائدة بالفنادق من خلال مندوبى البنوك المشرفة على هذه الكازينوهات .

ثانياً : عمليات الإيداع النقدى:

- الإيداعات النقدية الصغيرة فى عدة حسابات مختلفة و من ثم تحويلها / تجميعها فى حساب واحد
- الإيداعات النقدية الكبيرة التى يتبعها مباشرة عمليات سحب/ تحويل لكل أو أغلب تلك الإيداعات دون أسباب واضحة .
- الإيداعات النقدية الكبيرة ذو سحب واضح .
- استخدام بطاقات الائتمان فى شراء المجوهرات الثمينة فى البلاد ذات الشهرة بالتجارة فى المجوهرات لتمويل العمليات الإرهابية والغير مشروعة .
- عمليات الشراء المتكررة للشيكات السياحية دون مبرر واضح بمبالغ صغيرة متكررة أقل من حدود الاشتباه .
- عمليات السداد لبطاقات الائتمان بمبالغ تفوق الحد الأقصى المدين /المستخدم دون أسباب واضحة / منطقية .
- استخدام بطاقات الائتمان فى شراء بضائع ذات حجم تجارى وليس للاستخدام الشخصى .
- قيام العملاء باستخدام كافة رصيد بطاقة الائتمان ومن ثم قيامه بالسداد الكامل وتكرار تلك العملية فى فترة أقل من فترة السماح الواحد بواسطة البطاقة .
- عمليات الشراء أو البيع النقدى الأجنبى بمبالغ كبيرة بما لا يتماشى مع طبيعة نشاط العميل .
- عمليات الشراء أو البيع المتكررة للنقد الأجنبى والتى لا يتناسب مجموعها خلال فترات معينة مع النشاط الذى يقوم به العملاء .
- الإيداعات النقدية الكبيرة التى يودعها أصحاب الحسابات بأنفسهم أو الأشخاص المفوضين فى التعامل على الحساب بما لا يتماشى مع طبيعة نشاطهم .
- الإيداعات النقدية المتكررة التى لا يتناسب مجموعها خلال فترات معينة مع النشاط الذى يقوم به العملاء.
- الإيداعات النقدية المتكررة من قبل الجهات المختلفة فى حسابات أحد العملاء لغرض غير واضح دون أن يكون هناك ثمة علاقة بين هذه الجهات والعميل
- الإيداعات النقدية المتكررة التى تم تحويلها خلال فترات زمنية قصيرة إلى جهات أخرى لا ترتبط بشكل وثيق بنشاط العملاء الذين قاموا بتحويلها .
- الإيداعات النقدية الكبيرة التى يقوم بها العملاء الذين يستعملون عادة الشيكات أو الأدوات المصرفية الأخرى .

- الإيداعات النقدية الكبيرة التى يقوم بها العملاء باستخدام آلات الصرف والإيداع الآلى ، ومن ثم لا يتحقق اتصال مباشر مع موظفى البنك ، إذا كانت تلك الإيداعات لا تتماشى مع طبيعة نشاط العميل .
- العملاء الذين يتم التعامل على حساباتهم بمبالغ نقدية كبيرة مع عدم استخدام الأدوات المصرفية الأخرى دون مبرر واضح .
- العملاء الذين يستخدمون حسابات متعددة فى إيداع مبالغ نقدية يكون مجموعها كبير خلال فترة زمنية معينة .
- الأشخاص الذين يسعون لتبديل كميات كبيرة من أوراق البنكنوت من فئات كبيرة دون أسباب واضحة.

ما هى الإجراءات المعمول بها دولياً ؟

- لتحقيق النجاح فى مكافحة إدمان المخدرات من خلال الإجراءات الموجهة ضد المدمنين أنفسهم ، وتجار التجزئة ، والمهربين ، ومنفذى بعض العمليات المحظورة ، قرر المجتمع الدولى الذى تحول انتباهه إلى حقيقة تجارة النقود ذاتها ، (كمثال :الدخل الفردى) ولهذا السبب ، نتساءل لماذا لا نحاول الضرب على مصدر الداء بأن تتخذ إجراءات شاملة ضد غسيل الأموال ؟ .
- لقد اتسعت وتعقدت الخطط والإستراتيجيات ، و الاتفاقات لكسر قيود غسيل الأموال ، لذلك فمن الصعب العمل بها لأن غسيل الأموال عمل ضخم وليس بالضرورة يمكن السيطرة عليه بواسطة الاتفاقات الدولية.

وتعتبر اتفاقية فيينا والتى كانت بمثابة حجر الزاوية للوقوف على مكافحة المخدرات ، نتيجة لثمانى عقود من الجهود المضنية فى هذا المجال ونتيجة لسلسلة طويلة من المبادرات والمؤتمرات والتى بدأت كالأتى:

- عام ١٩٠٦ أول مؤتمر دولى فى شنغاهاى عن المواد المخدرة أراد المؤتمر تنظيم الاتجار فى هذه المواد ، إلا أنه قد إنهار بسبب نقص التعاون بين الدول الأوروبية .
- عام ١٩١٢ مؤتمر دن هيجو ، لمناقشة نفس الموضوع
- عام ١٩٢٤ /1925 مؤتمر جنيف :قررت أربعون دولة الالتزام بوضع حدود معينة لاستخدام المواد المخدرة .
- عام ١٩٣١ مؤتمر بانكوك : قررت الدول الالتزام بوضع حدود معينة فى استخدام المواد المخدرة لإحدى وعشرون عاما وإعلان النوايا بتخفيض الاستهلاك .
- عام ١٩٦١ اتفاقية منع استخدام المخدرات عموماً ، تزامناً مع بداية موجة تأثير المخدرات فى الولايات المتحدة الأمريكية.
- عام ١٩٨٨ اتفاقية فيينا للأمم المتحدة .
- عام ١٩٨٨ / ٢٠٠٤ مقررات وفاق بازل للرقابة على البنوك وتوصيات قوة

العمل للمهمات المالية FATF .

عرض.لاتفاقية فيينا :

الخلفية :

- نتج عن الاتفاق اهتمام عميق بأهمية الاتجاه المطرد للإنتاج المحظور من المخدرات وتجارتها وموادها الفعالة ، وتم أيضا الاتفاق على اهتمام الازدياد للانتهاكات على مستوى المجتمعات كافة عن طريق المخدرات والمواد المتصلة بها ، ولقد أكدت الاتفاقية على الارتباط بين التجارة غير المشروعة ونشاطات المنظمات الإجرامية الأخرى .
- أقرت الاتفاقية أن التجارة غير المشروعة قد أدت إلى وجود أرباح مالية كبيرة تم تخصيصها للتعتيم على جذور المشكلة.
- أقرت الاتفاقية الاحتياج إلى دعم وتعضيد الأسس المصدرة عام ١٩٦١ ، الخاصة بالاتفاقية الوحيدة المتعلقة بالمواد المخدرة.
- أقرت الاتفاقية نشر التعاون الدولى وذلك بهدف التمكن من العمل بفاعلية مع العناصر المختلفة للتجارة الغير مشروعة .

الجرائم والقوانين :

- يجب على كل دولة تبنى هذه الأسس المصدرة عام ١٩٦١ كضرورة لمكافحة الجرائم وذلك استنادا للقوانين المحلية ، والملزمة دولياً بداية من :المنتج ، المصنع ، البائع ، الموزع ، الشحن ، النقل ، الاستيراد أو التصدير للمواد المخدرة ، وأيضا حتى الزراعة ، والامتلاك أو الشراء أو تحويل للثروة المعروف عنها أنها ناتجة عن أية جرائم مذكورة عاليه .
- وكذلك تجريم تكتم أو إخفاء طبيعتها أو مصدرها أو مكان تجزئتها ، أو بيعها ، أو حركتها فى تجارة المخدرات .
- يجب على كل دولة سن التشريعات التى تناسبها مع الأخذ فى الاعتبار أصل وطبيعة أن هذه التشريعات مطبقة بشكل مطلق وفعال ضد هذه الجرائم ، لأنه يتم محاكمة مرتكبى هذه الجرائم ومعاقبتهم طبقا للقوانين المحلية .

التشريع والسلطات القضائية :

- يجب على كل دولة سن التشريعات طبقا لطبيعة الجرائم التى تتم داخل حدودها ، أو فى مجالها الجوى ، والتى يمكن أن تصدر من أى من مواطنيها .

السلطات القضائية :

- هى الإجراءات المقننة نتيجة ارتكاب العمليات الإجرامية ، كما هو متعارف عليه فى الاتفاقيات الدولية .
- يجب على الدول أن تسعى لإنهاء المعاهدات والاتفاقات والترتيبات الثنائية أو الجماعية للحفاظ على تأثير التعاون الدولى المتزامن لمصادرة الممتلكات الناتجة من الاتجار فى المخدرات .
- يجب أن تخضع الإجراءات والملكيات المصادرة لجهة محددة طبقا للقوانين الداخلية والإجراءات

الإدارية تسليم المتورطين :

- يجب على الدول أن تتعهد فيما بينها بتسليم مثل هؤلاء المجرمين طبقا لمعاهدة تم الاتفاق عليها فيما بينهم .
- فى حالة ما لم يكن هناك قواعد قانونية ، من الممكن أن يحل محلها اتفاقية فيينا وتعتبر كقاعدة قانونية .
- يجب أن تسعى الدول إلى تفعيل إجراءات التسليم وتبسيط المتطلبات المرتبطة بها .
- يمكن أن يتم حجز الأشخاص المنتظرين للتسليم.
- يجب على الدول أن تسعى لإنهاء المعاهدات الثنائية أو الجماعية وذلك لتتمكن من التنفيذ والوقوف على فاعلية نظام التسليم.

المساعدة القانونية الشاملة :

- يساعد مثل هذا البيان على تفعيل خدمة الوثائق القضائية وتطبيق الأبحاث وإجراءات التعرف على الهوية والتتبع .
- ولا يجب أن تخضع أى جهة للتعاون القانونى الشامل وذلك بناءاً على الخلفية المتعارف عليها بسرية معلومات البنك .
- ففى غياب المعاهدات الثنائية يمكن لهذه الجهات أن تطالب بالتعاون القانونى من منظمة الأمم المتحدة بشرط التأكد من إجراءات التسليم للمجرمين فيما بين الدول .

الأشكال الأخرى للتعاون والتدريب :

- يجب على كل جهة أن تبادر بتطوير وتحسين البرامج التدريبية المتخصصة لتطبيق القانون ويجب على القائمين على ذلك التعامل بالطرق والتقنيات وقنوات التعرف الحديثة المستخدمة فى مثل هذه الإجراءات .

المواد المستخدمة باستمرار فى تصنيع المواد المخدرة أو مكوناتها :

- يجب على الدول أن تأخذ الأسس التى تراها مناسبة لمكافحة التلاعب بالمواد المستخدمة فى أغراض تصنيع المخدرات والمواد المكونة لها ويجب عليها أن تتعاون مع بعضها البعض إلى أن تصل إلى موقف نهائى فى هذا الموضوع ، ولكى تصبح قادرة على التحكم فى هؤلاء الأشخاص والمؤسسات الكبرى المتورطة فى صناعة وتوزيع مثل هذه المواد .

أسس العمل لمحو زراعة المخدرات والمواد المرتبطة بها والطلب على المخدرات والمواد المرتبطة بها :

- يجب على كل جهة أن تطبق أسس مناسبة لمكافحة زراعة المواد المخدرة ومحو النباتات المرتبطة بها .
- ويجب أن تحترم تلك الأسس الحقوق الأساسية للإنسان وأن تأخذ أيضا فى الاعتبار تجريم تجارتها ، ودراسة الأحداث العالمية الناتجة عن استخدامها ، وذلك لحماية البيئة .

أسس أخرى مرتبطة بها :

- النقل التجارى .
- الوثائق التجارية الخاصة بالتصدير .

- تجارة المخدرات عبر البحار.
- مناطق التجارة الحرة والمطارات .
- المعلومات المفصح عنها .

منذ عام ١٩٨٨ تبنت اتفاقية فيينا بعض الاقتراحات :

- هناك إلزام "لتجريم" غسيل الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات بإجراء تحقيقات مشتركة حول غسيل هذه الأموال .
- التبادل ما بين الدول ذات المعاهدات فى القضايا المتعلقة بغسيل الأموال .
- التعاون فى إدارة التحقيقات .
- إن مبدأ السرية البنكية لا يجب أن يدخل فى التحقيقات القضائية إذا تم الاتفاق على ذلك ضمن سياق التعاون الدولى .

مقررات اتفاق بازل للرقابة على البنوك

(15/12/1988 & 6/2004) :

- منذ ديسمبر ١٩٨٨ أقرت البنوك المركزية الاحتياج إلى إرساء بعض المبادئ الدولية لتخطى الفروق فى تطبيق أنظمة الرقابة على مستوى جميع الدول الأعضاء .
- ودعت هذه الإجراءات إلى الحاجة لتفعيل عملية التعرف على هوية العميل ، وقوانين التطابق ، واللوائح المرتبطة بالعمليات التى تبدو مرتبطة بغسيل الأموال مع السلطات التى تقوم بتنفيذ القوانين .
- الإعلان عن هذه المبادئ أصبح أكثر إقناعاً وملائمة خاصة من المتخصصين فى القطاع المالى ، وتم الأخذ بمبادئه وتعريفاته وتطابقه وتعاونه الشامل فى حفظ الوثائق والقرارات فى العديد من الأدوات التى تخاطب نفس الأشخاص .
- وبشكل عام فإن إعلان هذه المبادئ يعتمد على مبادئ أخلاقية تشجع إدارة البنك على وضع إجراءات فعالة للتأكيد على أن جميع الأشخاص الذين يديرون العمل فى مؤسساتهم معروفة هويتهم ومعاملاتهم ، أما عن تلك المعاملات التى تظهر غير شرعية يجب تجنبها ، لذلك يجب تحقيق التعاون مع السلطات التنفيذية .
- إن إقرار هذه المبادئ وثيقة لا تعتبر قانونية ويعتمد تطبيقها على الممارسات المحلية والقانونية .

إعلان هذه المبادئ يشمل :

١ ـ الغرض :

إن بعض الخطوط العريضة لسياسات و إجراءات إدارة البنك يجب أن تؤكد أنها الإجراءات الصحيحة التى يتم تطبيقها داخل مؤسساتهم بأسلوب يساعد على الحد من غسيل الأموال من خلال الأنظمة البنكية .

٢ ـ التعرف على هوية العميل :

يجب التعرف على هوية العميل بأسلوب يؤكد أن النظام المالى لا يستغل كقنوات للأموال المجرمة ، لذلك يجب على البنوك المسئولة أن تبذل جهوداً حقيقة لتحديد هوية كافة عملائها الذين يسعون للحصول على الخدمات التى تقدمها تلك البنوك .

٣ ـ التطابق مع القانون :

يجب أن تؤكد إدارة البنك

أن العمل يتم طبقاً لأعلى مستوى من الأسس الأخلاقية وأن اللوائح و القوانين التى تحكم العمليات المالية تلتزم بها .

٤ - التعاون مع السلطات التنفيذية للقانون :

يجب أن تتعاون البنوك مع السلطات التنفيذية المحلية ، عن طريق تشريعات خاصة بسرية بيانات العميل .

٥ - الالتزام بإعلان المبادئ :

يجب أن تتبنى كافة البنوك سياسات تتضمن مبادئ توضع فى شكل إعلان يؤكد أن جميع العاملين فيها مهما كانت مواقعهم قد أخطروا بتلك السياسة فى هذا الخصوص .

قوة العمل للمهمات المالية FATFأو : GAFI(15/6/1989)

- منذ أن بدأت نشاطها بواسطة الدول الصناعية السبع الكبرى تم تأسيس قوة العمل للمهمات المالية بعضوية ٢٦ دولة ، و قد قامت بتطوير إستراتيجية لمكافحة غسيل الأموال ، وهذه الإستراتيجية تقوم على أربعين توصية نشأت على أسس وطنية شرعية تكافح غسل الأموال فى دول عديدة .
- تناقش التوصيات الأربعون لقوة العمل للمهمات المالية عدداً كبيراً من الموضوعات الضرورية اللازمة لأى برنامج فعال لمكافحة غسيل الأموال .
- وبالنسبة لقوة العمل ، يتسع المجال لمثل هذه الاتفاقيات المبرمة والتى ينتج عنها معاهدات عن السرية البنكية وهذا يعتبر عبئاً كبيراً على البنوك فى التعرف على عملائها " اعرف عميلك "، وأن تكون صارمة للتحقق من مصادر النقود المودعة.
- هناك اقتراحات لأسس أكثر صرامة لمكافحة غسيل الأموال قد تم صياغتها من قبل قوة العمل للمهمات المالية FATFمتضمناً ذلك تقديم عروض لتشكيل فرق منظمة لتطبيق القوانين .

وتلقى مسئولية جنائية على المؤسسات للإبلاغ عن العمليات المشتبه فيها :

- وعلى سبيل المثال ففى الوقت الحالى يعتبر موظفى المؤسسات المالية هم المسئولون قانوناً فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى كافة دول العالم التى تطبق نظم غسيل الأموال .

توصيات قوة العمل للمهمات المالية :

- يجب على كل دولة اتخاذ خطوات اتفاقية فيينا والتصديق عليها .
- يجب فهم قوانين سرية المؤسسات المالية لكى لا تؤثر سلباً على تطبيق التوصيات .
- يجب إخضاع المؤسسات المالية بقدر الإمكان وكذلك جميع العاملين فيها إلى المسائلة القانونية .
- يجب أن تطبق التوصيات ليس فقط على المؤسسات المالية بل على المؤسسات الغير مالية .
- لا يجب على المؤسسات المالية أن تحتفظ بالحسابات مجهولة الهوية أو حسابات لشخصيات وهمية .
- يجب على المؤسسات

المالية أن تأخذ مسئولية الحصول على أسس المعلومات الصحيحة عن هوية الأشخاص المفتوحة حساباتهم بتوكيلات .

- يجب على المؤسسات المالية الاحتفاظ بسجلات ومستندات العمليات المشتبه فيها لفترة لا تقل عن خمس سنوات .
- يجب على المؤسسات المالية أن تولى اهتماما خاصاً لكافة العمليات المعقدة الكبيرة وغير المعتادة ، والأشكال غير المعتادة من العمليات والتى لا تحمل أى شرعية اقتصادية أو أغراض قانونية .
- إذا ما اشتبهت المؤسسة المالية فى أى عملية يجب أن يكون مصرح لها قانوناً الإبلاغ بحيادية عن العمليات المشتبه فيها للسلطات المختصة .
- لا يجب على المؤسسات المالية تحذير عملائهم عندما يتم الإبلاغ عنهم إلى السلطات المختصة .
- يجب على المؤسسات المالية تطوير برامج مكافحة غسيل الأموال كحد أدنى بالأساليب التالية :

(أ) السياسات الداخلية .

(ب) التدريب الداخلى المستمر للعاملين .

(ج) التفتيش والمراجعة الداخلية وذلك لاختبار النظم.

- يجب على المؤسسات المالية التأكيد على فروعها الداخلية والخارجية تطبيق نفس الإجراءات .
- يجب على الدول توظيف وتيسير النظام المعمول به فى البنوك والمؤسسات المالية ويجب على الوسطاء تقديم تقارير عن تحويلات العملة الخارجية والداخلية والتى تزيد عن مبالغ معينة مقومة بالعملة المحلية .
- يجب على السلطات التى تقوم بالرقابة على البنوك والمؤسسات المالية أن تتأكد أن هناك برامج وسياسات قد تم وضعها لمراقبة غسيل الأموال.
- يجب على السلطات المختصة أن تقوم بإصدار دليل إرشادي .
- يجب تقدير التدفقات المالية مهما كانت عملتها والناتجة من المصادر المختلفة بالخارج والمرتبطة بالرقابة الدولية على البنوك والأسس المالية الدولية وذلك لتحسين الدراسات الدولية والتحكم فيها .
- يجب أن يكون هناك سلطة لاتخاذ الإجراءات الفورية رداً على الدول الأجنبية بخصوص التجميد وإجراءات المصادرة والممتلكات الأخرى .
- يجب أن يكون لدى الدول والتشريعات الصالحة لتبادلها مع الدول الأخرى.
- يجب أن تجرم كل دولة عمليات غسيل الأموال .
- بالرغم من وجود أسس دولية لمكافحة غسيل الأموال طبقا لتصريحات السيد /جيان سبريتيلس رئيس قوة العمل للمهمات FATFفإن التوصيات الأربعون تغطى الإجراءات القانونية والمالية والرقابية والتنفيذية والدولية التى يجب أن تتبعها الحكومات لمكافحة غسيل الأموال .

● لقد أصبحت هذه التوصيات التى أصدرت أولاً عام ١٩٩٠ وروجعت فى عام ١٩٩٦ مقبولة دولياً فى هذا المجال ولقد ساعدت عمليات الرقابة لقوة العمل للمهمات المالية وخاصة :عمليات التقييم الشاملة ، تيسير التشريع للقوانين المتعلقة بغسيل الأموال فى العديد من الدول الأعضاء .

● ولقد شجعت قوة العمل للمهمات المالية FATF تشكيل لجنة إقليمية لمكافحة غسيل الأموال ، والتى عملت بدورها كنقاط محورية لمبادرات مكافحة غسيل الأموال فى هذه الأقاليم .

● وأخيراً طلبت حكومات الدول الصناعية السبع الكبرى والتى اجتمعت فى دينفير فى يونيو ١٩٩٧ ، من قوة العمل للمهمات المالية ليس فقط أن تستمر فى عملها الحالى ، لكن أن تقوم أيضاً بفحص وسائل تطويرها على مدار السنوات المقبلة .

● أصدرت قوة العمل للمهمات المالية FATF حديثاً تقريراً سنوياً خاص يبحث فى ما وراء التقارير الدبلوماسية التى تشير إلى دول بعيدة ، والهدف هو وضع ضغوط أخلاقية للتأكيد على بعض الخطوات العملية اللازمة التى تتوافق مع أهداف أعضاء قوة العمل للمهمات المالية .

● لقد وضعت قوة العمل للمهمات الماليةFATF لنفسها هدفا هو تقيم القوانين والآليات المطبقة لمكافحة غسيل الأموال فى دولها الأعضاء ، وعلى سبيل المثال تم مراجعة لوكسومبورج فى أوائل عام ١٩٩٨ .

● أشار التقرير الأخير الصادر عن قوة العمل للمهمات المالية FATFفى فبراير ٢٠٠٠ إلى أنه قد طرأ تغير فى أهداف غاسلى الأموال نحو : مكاتب الصرافة ، شركات التامين ، واستخدام الوسائل الالكترونية فى تغير العملة بشكل مطرد ، وذلك لأن القليل منهم على دراية بالاستثمار فى بورصة الأوراق المالية ، وتعتبر شبكة الانترنت محط الاهتمام وقد لوحظ الإقبال المتزايد فى استخدامها وأصبحت النقود الإلكترونية أيضا تكتسب نفس الاهتمام .

● وهناك عنصر جديد هو محولى الأموال :وبالتالى فالمؤسسات المالية الغير بنكية سوف تؤدى نفس الخدمة للمستفيدين الذين لا يملكون حسابات بنكية ، وغالباً ما يستخدمون غاسلى الأموال هؤلاء المحولين ، وهذه العمليات أصبحت ذات انتشار واسع .

● ويلقى التقرير الضوء على الاحتياج لمتخصصين أمثال :الموثقين والمحامين والمحاسبين ليقوموا بدور الخبراء الماليين ويلقى التقرير أيضاً توكيلات المقاولات والكازينوهات وتجار الجواهر.

● ومن الإنصاف أن نقول بأن قوة العمل للمهمات المالية FATF بفريقها الصغير قد حققت إنجازاً كبيراً ،

على الأقل فى نشر الوعى على مستوى العالم بتعبيرات غسيل الأموال وانسجام وتوافق الجهود المبذولة من قبل كل دولة .

- وفى فبراير عام ٢٠٠٠ قررت قوة العمل للمهمات المالية FATF تعليق عضوية النمسا باللجنة فى يونيو ٢٠٠٠ إذا لم تتخذ إجراءات ضد دفاتر التوفير غير معلومة الهوية ، و ذلك ضمن سياستها للأعضاء الذين لا يقومون بتطبيق التوصيات الأربعون ، وقد قامت الحكومة النمساوية باتخاذ الخطوات المناسبة لتوافق هذه المتطلبات الخاصة بقوة العمل للمهمات المالية FATFلتجنب تعليق عضويتها .

- من أهم ما تم إنجازه فى الفترة الماضية إعطاء العضوية الدائمة للأرجنتين والبرازيل والمكسيك و تطوير وجودها الإقليمى وتحسين نظم مكافحة غسيل الأموال فى الدول الأعضاء خاصة النمسا .

- لقد استكملت ا FATF ? أول إعلان لها لتطوير العمل مع الدول غير المتعاونة فى مجال الإرهاب ومن المهم ملاحظة ما اعتبرته قوة العمل منهاج للتعامل مع الدول الغير متعاونة .

وبناءاً عليه أصبحت المهمة الرئيسية لقوة العمل للمهمات المالية تركز فى الوقت الحالى على ثلاثة مجالات :

- نشر رسالة مكافحة غسيل الأموال لجميع القارات والأقاليم فى جميع أنحاء العالم .
- تحسين أسلوب تطبيق التوصيات الأربعين على مستوى الدول الأعضاء .
- تقوية عملية مراجعة طرق غسيل الأموال وأسسها .

المصـــادر :

١ ـ د .حمدى عبد العظيم ، (غسيل الأموال فى مصر والعالم الإسلامى)، الناشر المؤلف ، الطبعة الأولى ١٩٩٧

٢ ـ جامعة الأزهر ، مركز صالح عبد الله كامل ، حلقات نقاشية حول :التوبة من المال الحرام ، سبتمبر ١٩٩٩م.

٣ ـ مقالات من النت .

٤ ـ محمد عبد الحليم عمر ، (التوبة من المال الحرام) ، ورقة عمل مقدمة إلى الحلقة النقاشية ـ مركز صالح عبد الله كامل ـ جامعة الأزهر ، سبتمبر ١٩٩٩ م.

٥ ـ الشبكة القانونية العربية – فروع القانون .

٦ ـ مؤتمر الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية الذى عقد بالقاهرة فى الفترة من ١٣ إلى ١٥ يونيه ٢٠٠٤

٧ ـ من جوريسبيديا ، الموسوعة الحرة على النت .

٨ ـ أسس منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية :أحمد فاضل .

٩ ـ www.alrakoba.com

١٠ ـ وقع شركة ACM على النت http://ar.ac-markets.com

١١ ـ دراسة قامت بإعدادها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فى٢٠٠٦/٥/١١ .

١٢ ـ أروى الفاعورى ، جريمة غسيل الأموال ، مرجع ص٣٥-٣٧ .

١٣ ـ د .محمود نجيب حسنى ، شرح قانون العقوبات /القسم العام ، ص٧٧ .

١٤ ـ د .محمود نجيب حسنى ، شرح قانون العقوبات / القسم العام ، مرجع ص٤٦٤ .

١٥ ـ محمد الصباغ ، ظاهرة غسيل الأموال غير النظيفة ، ص٢٨ وما بعدها .

* * * * * * *

غسيل الأموال محليا ودوليا

دكتــــور / سمير سعد مرقس

محاسب قانونى ومستشار ضريبى - مدير عام بمصلحة الضرائب (سابقاً)
أستاذ المحاسبة والضرائب بالجامعة الأمريكية - أستاذ بالدراسات العليا بكلية التجارة جامعة الإسكندرية
وكلية التجارة بدمنهور - أستاذ بالمعهد العربى للتكنولوجيا المتطورة - مدرس بالجامعات العربية (سابقاً)
زميل جمعية الضرائب المصرية - عضو جمعية المحاسبة الأمريكية AAA

المقصود بـ غسيل الأموال :

- يشير مصطلح غسل الأموال إلى عمليات تحويل أموال غير شرعية ولكنها تظهر فى شكلها الخارجى بشكل قانونى ومشروع ، إضافة إلى ذلك ، اختفاء عدم مشروعيته دخولها واستخدامها .
- هدف عملية غسل الأموال هو تحويل الأموال الناتجة عن العمليات غير المشروعة أو المرتبطة بها لتأخذ شكلاً مشروعاً .

غسل الأموال هو مفهوم عام وشامل ، يحتوى على ثلاث مراحل :

- مرحلة الإيداع أو مرحلة ما قبل الغسل ، أى التعامل المادى النقدى .
- مرحلة التراكم أو مرحلة الغسل نفسها وهى عملية تحويل الأموال من خلال حسابات متنوعة لإخفاء وتعتيم حقيقة مصادرها .
- مرحلة التكامل : أو إعادة الاستخدام وهى مرحلة غسل الأموال من خلال مؤسسات مالية وقنوات شرعية .

وفى هذا التوقيت تصبح الأموال مجهزة ليتم تحويلها من خلال بنك ما لتجد طريقها لتصبح أموالاً سهلة التداول .

(لا تلفت الانتباه ، ولا تعقد الأمور واستخدام وسطاء معروفين).

تعتمد استراتيجيات غسل الأموال على عمليات مالية ذات عائد مرتفع ومغرٍ لجذب المؤسسات المالية المشروعة لتتمكن من التحرك من خلالها .

تعمل عمليات غسل الأموال على تحويل الأموال من اقتصاد غير مشروع فى عمليات استثمارات مرحب بها ويحتاجها الاقتصاد المشروع ، وبشكل عام أصبحت الآن هذه العمليات تظهر فى أشكال عمليات مالية على مستوى عالمى وذلك على مدار ٢٤ ساعة يومياً .

عملية الدخول للنظام العالمى أصبحت الآن حالة من إحياء عناصر من رجال المال والاقتصاد ، لتطويعهم فى

تحويل رؤوس الأموال الغير مشروعة بقيم ضخمة بدون أن تستغرق وقتاً فى فحصها والاطلاع عليها .

هناك تعريف واف أطلقه معهد لوكسمبورج للإدارة النقدية .

" كل عمل منفصل يتضمن إخفاء ، استحواذ ، امتلاك ، استخدام ، استثمار حركة ، حماية أو تحويل للثروة يجرمه القانونن أو أى إجراء مخالف لنصوصه "

الشروع فى عمليات غسل الأموال تكون مسبوقة بأعمال مخالفة للقوانين (مثال : عمليات الاتجار فى المخدرات) وبالتالى فإنها تتضمن بشكل أو بآخر على عمليات إجرامية .

لذلك لا توجد ضوابط أو قيود على الأصول التى يمكن غسلها .

عملية غسل الأموال لا تتوقف ، مهما كان عدد الخطوات أو التحويلات التى تمت فى العمليات الغير مشروعة ، فإن هذه الإجراءات لا يمكن أن تكون شريفة "فى نظر القانون".

فى مجال غسل الأموال لا يوجد "**وصف**" وذلك هو الاختلاف الأساسى مع القوانين المطبقة .

يستخدم هذا المصطلح ليشمل تجارة المخدرات ولكنه أيضاً يشمل مجالات تجارية أخرى مثل تجارة السلاح والإرهاب وبالتالى الفساد لذلك يجب أن يتعامل مع مصطلح "غسل الأموال" بشكله الأشمل .

كيف تتم عمليات غسل الأموال

من أفضل الطرق لإيجاد مؤسسة مالية إجرامية هو أن يكون لها أساس قانونى .

تتم خطوات عمليات غسل الأموال وتجارة المخدرات والجرائم الخطيرة الأخرى فى أى موقع من مواقع الاقتصاد الشرعى ، والسؤال هو ... هل يمكن أن يستخدم مجال أعمالك الخاص فى عمليات غسل الأموال ؟ هل هناك ما يوقعك فى عمليات غسل أموال أو عمليات تجعلك محلاً للاشتباهات ؟.

يمكن لعمليات غسل الأموال أن تظهر نفسها فى عدة نماذج ، فتقنيات غسل الأموال تتغير باستمرار ، وبشكل عملى ، وذلك لأنها عبارة عن عملية مركبة من عدة عوامل دلالية أو عمليات مريبة ربما تحمل فى ظاهرها شئ يدل على أن ما يحدث يتضمن عمليات غسل أموال .

من المهم أن تلاحظ أن الأشكال التالية للمراكز المالية تعتبر محط أنظار غاسلى الأموال :

- ارتفاع (إجمالى المنتجات الداخلية) لكل فرد .
- سرية القوانين البنكية .
- اتجاه الحكومة حيال عمليات غسل الأموال .
- عمليات السويفت .
- غياب الصراعات (حرب العصابات).
- غياب الفساد .

يمكننا عرض بعض الدلائل التقليدية والتى يمكن أن تعطى دلائل عن وجود عمليات غسل أموال مع العلم أن هذه القائمة ليست شاملة.

العمليات التى تحمل خطر غسل

الأموال .

- عندما تدار بطريقة ما للوصول إلى أهداف غير قانونية ، وعندما لا يكون هناك هدف غير اقتصادى أو عندما تظهر فى صورة بعيدة عن المفاهيم الاقتصادية .
- عندما يتم سحب الأصول التى تم إيداعها (إيداع وسحب) إذا لم تكن الحركة العادية لحساب العميل تظهر شئ آخر غير ذلك .
- عندما يقع تحويل ما فى الدائرة الطبيعية للمعاملات البنكية للعملاء ولا يوجد هناك تفسير واضح لاختيار العميل لهذا البنك بالذات لمثل هذا التحويل بالذات .
- عندما تكون نتائج هذه العمليات على نوع ما من الحسابات الغير نشطة وتصبح الأكثر نشاطاً ولا يوجد تفسير واضح لذلك.
- طلبات العميل لإصدار أوامر دفع بدون استخدام حساباته لكن عن طريق حسابات البنك أو طرف المراسلين أو الحسابات المتنوعة .
- الاستخدام الغير كامل للتسهيلات البنكية ، الكبيرة مع عدم إبداء الاهتمام من قبل العميل بمعدل الفائدة المرتفع على هذه المبالغ الممنوحة له .
- الحسابات المفتوحة بأسماء محامين أو محاسبين ممن لهم توكيلات ويعملوا لحساب طرف ثالث .
- التحويلات المتكررة بين حسابات خاصة وحسابات شركات ، ويكون المتحكم فيها هو نفس الشخص صاحب الحساب الخاص.

سمات العمليات الغير عادية

- الفروع ، التى يتم فيها عدد أكبر من العمليات النقدية أكثر من المعتاد فى آن واحد .
- دين متعثر وفجأة يتم سداده بدون تفسير مقنع.
- استخدام حسابات مفتوحة بأسماء غير صحيحة أو حسابات رقمية لإجراء عمليات تجارية بواسطة تجار أو مؤسسات صناعية أو تجارية كبرى .
- حسابات شركات حيث تكون العمليات سواء كانت مدفوعات أو سحوبات ، تتم نقداً وليس باستخدام وسيلة أخرى للدفع .
- الإيداعات النقدية التى تتم ليلاً بماكينات الصراف الآلى لتجنب التعامل مع موظفى البنك.
- الإيداعات أو السحوبات المتكررة لمبالغ من حساب شخصى مفتوح لا تتناسب تلك العمليات مع نشاط صاحب الحساب .
- عملاء لهم عدة حسابات فى بنوك مختلفة فى نفس المدينة ، خاصة إذا ما كان البنك على علم بأن تلك الحسابات لعميل واحد قبل إصدار الطلب بأمر التحويل .

- الإفصاح الغير معتاد أو إعادة فتح حسابات باسم نفس العملاء أو بأسماء أعضاء عائلته بدون تتبع للأسباب التى استدعته لعمل ذلك .

عمليات الاستثمار

- شراء أوراق مالية مودعة طرف بنك ، عندما لا يكون ذلك متناسباً مع حالة العميل .
- طلب العملاء من إدارة أمناء الاستثمار لاستثمار مبالغ غير معروف مصادرها أو لا تتناسب مع حالة العميل مقدم الطلب .
- التفاوض على الأوراق المالية مقابل مبالغ نقدية كبيرة .
- شراء أو بيع أوراق مالية بدون هدف واضح أو فى ظل ظروف تظهر عادية .
- عمليات معتمدة على ضمانات أو قروض من إحدى الشركات التابعة ، أو شركات مرتبطة ببنوك أجنبية موجودة فى بلاد تشتهر بتجارة المخدرات .
- الشراء النقدى للسندات من قبل أشخاص يمتلكون من الباطن الكثير من الأصول المعروضة للبيع .
- الاستثمار القائم على أسس الثقة فى شركات غير مدرجة على قوائم البورصة والتى لا يمكن للبنك تحديد نشاطاتها .

العمليات العالمية

- عميل مقدم من فرع بنك بالخارج ، أو شركة عميلة ، أو بنك آخر كائن فى دولة تشتهر بتجارة المخدرات .
- استخدام الاعتماد المستندى أو وسائل أخرى لتمويل حركة الأموال لدول معينة بالرغم من أن مثل هذه التحويلات لا تمت بصلة للنشاط الطبيعى للعميل .
- العملاء الذين يؤثرون على المدفوعات العادية والأساسية متضمناً تلك التحويلات الالكترونية التى لا يمكن تعريفها على أنها عمليات تتم لأهداف محددة أو تلك الحسابات التى اعتادت أن تتلقى مدفوعات أساسية من دول مرتبطة بشكل عام عمليات إنتاج وبيع المخدرات .
- العملاء المعروف نشاطهم ويقومون بعمل تحويلات منتظمة لحسابات مفتوحة ببنوك بالخارج .
- التقدم بطلبات لإصدار شيكات سياحية أو شيكات مصرفية أو منتجات بنكية أخرى قابلة للتداول .
- افتتاح مكاتب تمثيل بدون هدف واضح أو لغرض اقتصادى .

العمليات

التى يتم تورط شركاء فيها

- تغيير ملحوظ فى أسلوب حياة أحد الموظفين .
- تغيير فى الخدمات التى يقدمها الموظف أو فرع ما

، على سبيل المثال مندوب بيع يبيع منتجاته نقداً وفجأة تزيد نسبة مبيعاته بطريق غير متوقعة .

- أى عملية يتم فيها اشتراك أى موظف وتكون هوية المستفيد النهائى أو الشريك غير متوافقة مع طبيعة هذا النشاط .

عمليات الائتمان

- العملاء الغير متوقع وفائهم بالدين .
- طلبات القروض المدعومة بضمان بنك أو من طرف ثالث إذا لم يكن أصل هذه الضمانة غير معروف أو إذا لم تكن هذه الضمانة لا تتناسب مع حالة العميل.
- تقديم ضمانات من قبل طرف ثالث ، غير معروف للبنك ، وليس لهم علاقة وثيقة بالعملاء وليس لديهم أسباب منطقية لتقديم مثل هذه الضمانات .
- طلبات القروض المصحوبة بتقديم ضمانات فى صورة شهادات إيداع مصدرة من بنك خارجى .
- إيداع مبالغ كبيرة كضمانات ائتمان بدون معرفة مصدر هذه المبالغ المودعة أو تفسير ذلك .

العمليات

التى تتم عن طريق وسطاء

- بجانب شركات الواجهة ، يجب ملاحظة العدد المتزايد فى الوسطاء القادرين على التطور فى عمليات غسل الأموال مثل المحامين ، المحاسبين ، الاستشاريين الماليين ، الشركات المتداخلة والشركات الائتمانية .
- الشركات المصدرة للفواتير.

الخلاصة : مع كون غسل الأموال هو حقيقة محاولة دس الأموال القذرة فى النظم عن طريق تقنيات عديدة ومتسعة يمكن أن تتضمن الآتى :-

- تحويل النقدية إلى فئات من العملات الصغيرة .
- تمويه واستحواز الأنشطة الصغيرة .
- توريط موظفين أو مؤسسات فى جرائم .
- استمرار عمليات التحويل للأموال خاصة من خلال دول لا يوجد فيها قوانين بنكية صارمة offshore centers easygoing) .
- الأعداد الهائلة من العمليات التى تتم بنجاح لكى يتم إعادة الأحداث إلى مجراها الطبيعى ، وكلما ازداد تنوع الأدوات المستخدمة مثل الشيكات ، الشيكات السياحية ، رؤوس الأموال ، السندات كلما زادت صعوبة تتبع مصدر هذه الأموال .
- وبالرغم من ذلك ففى حالة إتمام عملية غسل الأموال فإنها لا تزال تحتاج أن تصل إلى مرحلة اكتساب سمة الاحترام ، وذلك يتطلب خطط اقتصادية ومالية معقدة .

يتبنى غاسل الأموال من سوف يقوم بدور الغطاء لهم بسهولة والذى سوف يبرر استحوازهم السيولة النقدية ، على سبيل المثال ، من تتم لهم دورة رأس المال بصورة شهرية : المطاعم ، محطات غسيل السيارات ، محلات التنظيف الجاف ، محلات البقالة ، الملاهى الليلية ، الكازينوهات ، صالات القمار ، محلات التحف ، مكاتب الصرافة وتغيير العملة .

يتبنى غاسل الأموال من سوف يقومون بدور الغطاء لتبييض الأموال الواردة من الخارج من خلال أصحاب أعمال الاستيراد والتصدير ، مكاتب السياحة ، قد يستخدم غاسل الأموال الأفراد مثل الاستشاريين القانونيين ، مستشارى الاستثمار ، وقد يستخدم غاسلى الأموال أيضاً المؤسسات المالية كواجهة لهم ، مثال : شركات وهمية ، شركات ضامنة ، شركات قابضة .

بعد ذلك يقوم غاسل الأموال بالمتابعة فى داخل المجتمعات العرقية (الغير مستخدمة لقوانين أو نظم صارمة) وذلك لتمكن من تجنب أى تسجيل لتحويلات دولية لأن هذه المجتمعات تعتمد على الثقة والبساطة .

سوف يقوم غاسل الأموال باستخدام أسماء وهمية / أو أسماء مشكوك فيها عن ما هو ملاحظ داخل البيئة المحيطة .

- موظف يتعايش من مصادر غير مصادر دخله المعروفة .
- موظفون لا يقومون بأجازاتهم .
- ازدياد ملحوظ وغير متوقع فى مصادر الدخل .

غاسل الأموال

يمكنهم تغيير أساليبهم

غاسل الأموال هم شخصيات تتسم بالذكاء ، من المشاهير ، ذو سمعة طيبة ، من أصحاب الشهادات العليا .

لقد اكتشف قادة تجار المخدرات والجرائم المنظمة أنظمة جديدة لغسل الأموال وذلك تجنباً لاكتشافها ، بعبارة أخرى يمكننا القول بأن ظاهرة تحويل الأموال لبنوك سويسرية قد اختفت .

هناك أسلوب يشتهر به كبار تجار المخدرات وهو شراء أشياء مثل الكحول والأدوات والذهب ثم إعادتها معهم إلى بلادهم ، ثم يتم بيع هذه الأشياء بأسعار أقل من سعر السوق وبينما هم يخسرون من ٢٠ ــ ٣٠ بالمائة من "أرباحهم" فإن الفائدة الحقيقية هى الأموال الغير مكتشفة .

أكثر من ذلك ، لقد أصبحت منظمات الجرائم الدولية أكثر تورطاً فى برامج الخصخصة ، فهم يقومون بشراء البنوك ذات الملكية الخاصة وشركات الاتصالات ومراكز الخدمات كواجهة أو كغطاء لعملياتهم السرية .

أما عن أحدث التقنيات لإخفاء النقدية فهو استخدام "النقود الالكترونية " وهى مازالت فى طور التجربة وهى

عبارة عن كارت يحتوى على شريحة ذكية تحتوى على النقود يمكن تعبئتها عن طريق التليفون أو ماكينة البنك ويمكن أن تحول من كارت إلى آخر ويمكن استخدامها لأى حجم مشتروات ولا توجد وسيلة لتتبع تحويلات مثل هذه الكروت لأنه لا يوجد سجل لمثل هذه العمليات لأنها تتم عن طريق الفيزا والماستر كارد ويمكن بعد ذلك تحويلها إلى نقدية من كارت إلى آخر ، أو الشراء بواسطتها .

من هم الأشخاص المعنيين

كل شخص وكل هيئة مسئولة ، سواء كانت شركة شقيقة ، أو بنوك أو شركات استثمار أو أمناء الحفظ وبالطبيعة تقع المسئولية الأولى على عاتق المتخصصين الماليين والخاضعين للقوانين التى تختم معرفة هوية العميل .

ولأن الأموال المغسولة مرتبطة بمرورها على الأنظمة البنكية ، فإن جميع العاملين بالبنوك تقع عليهم مسئولية خاصة فى هذا الخصوص .

ولذلك فإن مكافحة غسل الأموال هى واجب قومى والتزام إجبارى على موظفى البنوك .

ولقد أصدر مؤتمر الدول الصناعية السبع الكبرى (G7) عام ١٩٩٤ التوصيات الآتية :

- لقد أزعجتنا زيادة نمو معدلات الجريمة المنظمة عالمياً ، بما يتضمن غسل الأموال واستخدام الوسائل غير المشروعة للتحكم فى الأعمال المشروعة ولكى نصل إلى هدفنا ، يجب أن نتفق على أن الأسس البنكية يجب أن تطبق من خلال أعضاء لجنة قوة العمل للمهمات المالية FATF (انظر : الإجراءات على المستوى الدولى) والبلاد الأخرى التى يوجد بها مراكز تجمعات مالية .

وإذا ما تطرق أحد إلى النظم البنكية وصناعة الخدمات المالية ، يجب أيضاً التطرق إلى نظم التأمين ، والتى لم يسبق التطرق إليها إلا بشكل بسيط ، وذلك بناءاً على أحدث تقرير للـ FATF (قوة العمل للمهمات المالية) والذى يتم تحديثه بشكل سريع .

<u>بدون شك لقد أصبحت تجارة العقارات فى محط أنظار غاسلى الأموال</u> ، فعند شراء عقار بسعر أعلى من سعر السوق ، من له حق سؤال المشترى لماذا يقوم بعمل ذلك؟ هل سوف يستعلم السمسار عن أصل هذه المبالغ ؟ لقد أصبحت العقارات الآن مجالاً أقل جاذبية مقارنة بالسنوات الماضية وذلك بسبب تميز قانون التضخم المالى ، وذلك على الأقل فى بعض من الدول الصناعية السبع الكبرى ، <u>أصبحت بورصة الأسهم تأخذ الاهتمام الأكبر</u> ، وهنا يجب أن نسأل لماذا ؟ يجب أن نجزم بأن لفظ "السوق" وهو لفظ دولى ، ذو سيولة عالية ، مجال جذب كبير ، على الأقل فى الوقت الحالى ، حيث يمكن أن نجد العمليات الأساسية قائمة على أسس مؤمنة .

إنه لشىء يسعدنا فى هذه

المرحلة أن نستشهد بقائمة قصيرة من الصفات الأساسية التى يجب معرفتها وهى "إذا أردت أن تغير العالم ، فابدأ بنفسك " إن الشخص الذى يقوم بعمليات غسل أموال يتوافر فيه على الأقل ، بعض من الصفات الأساسية الآتية:

- عدم الأنانية .
- النزاهة .
- الموضوعية .
- المسئولية .
- الانفتاح .
- الأمانة .
- القيادة .

"الفساد موجود فى المجتمع إلى حد ما ، وكعلامة أنه ثمة شئ ما خطأ فى العلاقة بين المجتمع والحكومة ، وبها يصبح الفساد ظاهرة شائعة ، نقرأ عنها يومياً فى الصحف العامة حيث يحل محل الخدمات العامة جشع خاص ، والنظم التى تتسم بالنزاهة القومية إذا عم فيها الفساد فإنها تؤول إلى التهاوى ، ومع ذلك فإن محاربة الفساد ليست النهاية فى حد ذاتها لكن الصراع ضد المحظورات جزء من هدف خلق جو أكثر فاعلية لحكومة عادلة ونظم مالية فعالة .

" الهدف ليس هو الوصول إلى الحكم الصحيح ، لكن الهدف هو تحقيق ازدياد الأمانة الأصلية "

ما هى مسئوليتنا الشخصية

بدون شك يجب أن نمنع غسل الأموال وأن نقدم بكافة الطرق والوسائل الشرعية والاحتياطيات المختلفة الصادرة للتأكد من أن المؤسسات المالية والائتمانية بالذات ، تطبق إجراءات مناسبة للتعرف على هوية العملاء ، للإخطار عن العمليات المشتبه فيها للسلطات والنظم الداخلية المختصة .

ذلك يتطلب أيضاً آن نمنع استخدام الأنظمة المالية فى عمليات غسل الأموال ، تلك التى تنتج عن النشاطات الإجرامية عامة وتجارة المخدرات بشكل خاص ، وهذا يتطلب مساعدة إدارية وتقنية بغرض خلق أسس تلائم مكافحة غسل الأموال ، تكون معادلة لتلك الأسس التى يتبناها المجتمع .

على القطاع المالى أن يلتزم بما يلى :

- إلزام العملاء بتقديم هويتهم .
- التعاون مع السلطات .
- الحفاظ على السرية بشكل محترف .

القصور فى الاحتراف والروتين ، الإهمال والفساد هم العائق فى مثل هذه الأحوال .

ملخص عام لمؤشرات الاشتباه

أولا : التعامل على حسابات العملاء

- الحسابات التى يتم عليها دورات نقدية ضخمة بما لا يتمشى مع طبيعة نشاط العميل .
- التحويلات المتتالية والغير مبررة لحسابات فى بنوك أخرى (داخلياً أو خارجياً).
- استخدام الحساب الواحد لأكثر من غرض لإخفاء طبيعة أو أسباب استخدام

الأموال الخاصة بذلك الحساب .

- الحسابات ذات التدفق النقدى الثابت والتى تتعلق بنشاطات ذات تدفق نقدى موسمى (مثلاً الآيس كريم والمثلجات فى الشتاء).
- فتح اعتمادات مستندية لا تتمشى مع ثمن البضاعة الحقيقى ولا تبدو منطقية.
- فتح خطابات ضمان وتسييلها بعد مدة قصيرة.
- العملاء الذين يقومون بفتح أكثر من حساب دون أسباب منطقية .
- التحويلات المتعددة والمتتالية وخاصة ذات المبالغ المتشابهة .
- العملاء الذين يتقاعسون فى إعطاء معلومات مطلوبة أو الذين يقومون بإعطاء معلومات صعب التحقق منها .
- طلبات القروض على حسابات غير نشيطة مع تعليمات بالدفع لطرف ثالث .
- تحويل الأموال إلى بلاد ذات قوانين صارمة بشأن سرية الحسابات .
- السداد المبكر والمفاجئ للقروض وخاصة تلك المشكوك فى تحصيلها .
- حجم التعاملات التى لا تتماشى مع نوع نشاط العميل التجارى .
- تضخم حجم نشاط العميل وأرباحه بما لا يتناسب مع تاريخ تأسيس الشركة خاصة فيما يتعلق بعمليات الاستيراد والتصدير .
- الرفض أو التقاعس من قبل الوكيل - كالمحامى أو المحاسب أو الوسيط المالى - ومن فى حكمهم بإمداد معلومات عن مؤسسى الشركات (تحت التأسيس) ، وذلك بالتذرع بعدم إفشاء سر المهنة عند استيفاء بيانات التعرف على هؤلاء المؤسسين .
- العملاء الذين يحتفظون بحسابات فى عدة فروع لبنوك مختلفة فى منطقة واحدة ويقومون بتجميع الأموال فى أحد تلك الحسابات ومن ثم طلب تحويلها للخارج .
- شركاء العمل فى مناطق مشتبه فيها .
- العناوين غير المألوفة / الغريبة .
- العملاء الذين يقومون بتحويل مبالغ كبيرة إلى خارج البلاد مصحوبة بتعليمات بالدفع نقداً ، وتلك المبالغ الكبيرة المحولة من الخارج البلاد لعملاء غير مقيمين مصحوبة بتعليمات بالدفع نقداً لهم .
- ورود تحويلات من الخارج بمبالغ كبيرة لصالح أحد العملاء من بنوك،أو مؤسسات مالية أخرى لا تتناسب مع طبيعة وحجم نشاطه مع العالم الخارجى .
- ورود تحويلات بمبالغ

كبيرة مع تعليمات بالدفع نقداً لمستفيدين ليس لهم حسابات بالبنك .

- التحويلات القادمة من والمتجهة إلى دول لا تتوافر لديها نظم تشريعية مناسبة لمكافحة غسل الأموال .
- التحويلات المتتالية إلى حساب أو حسابات مفتوحة بالخارج .
- إيداع شيكات بمبالغ كبيرة يكون المستفيد منها طرف آخر ومظهره لصالح العميل مع عدم وضوح وجود علاقة بين المستفيد والعميل تستلزم ذلك .
- العملاء الذين يحتفظون بعدد من الحسابات لا تتطلبها طبيعة نشاطهم ، خاصة إذا تمت معاملات على هذه الحسابات مع أشخاص غير ذوى صلة واضحة بالعملاء .
- العملاء الذين يستخدمون حساباتهم فى تلقى أو تحويل مبالغ كبيرة بسبب غير واضح أو ليس لها علاقة بهم أو بنشاطهم .
- وجود مسحويات نقدية كبيرة من حساب كان يعد غير نشط ، أو من حساب تم تحويل مبالغ كبيرة إليه من الخارج بصورة غير متوقعة .
- تكرار تحويل مبالغ صغيرة الكترونيا إلى أحد الحسابات يلى ذلك قيام صاحب الحساب بسحب هذه المبالغ أو تحويلها لسحب آخر فى الداخل أو الخارج .
- تعدد طلبات إصدار شيكات سياحية أو شيكات مصرفية بمبالغ لا تتناسب مع طبيعة وحجم نشاط العملاء .
- فتح اعتمادات مستندية بمبالغ كبيرة لا تتناسب مع طبيعة وحجم نشاط العملاء ، أو أن يكون المستفيد فيها أحد العملاء ذوى الصلة الوثيقة بالعميل بالخارج .
- خصم أوراق تجارية المستفيد منها طرف أجنبى غير معروف بالبنك دون توافر أى مبرر لخصمها داخل البلاد .
- شراء أوراق مالية كبيرة من خلال البنك ، أو الاحتفاظ بها كأمانة لديه إذا كان ذلك لا يتمشى مع طبيعة نشاط العميل .
- قيام العملاء بطلب الاقتراض بضمان أصول مملوكة لآخرين لا تربطهم بهم أية علاقة واضحة أو أن الاقتراض من حيث حجمه أو طبيعته لا يتمشى مع طبيعة نشاط العملاء طالبى الاقتراض.
- تعاملات المترددين على كازينوهات ألعاب المائدة بالفنادق من خلال مندوبى البنوك المشرفة على هذه الكازينوهات .

ثانيا : عمليات الإيداع النقدى .

- الإيداعات النقدية الصغيرة فى عدة حسابات مختلفة ومن ثم تحويلها /

تجميعها فى حساب واحد.

- الإيداعات النقدية الكبيرة التى يتبعها مباشرة عمبيات سحب / تحويل لكل أو أغلب تلك الإيداعات دون أسباب واضحة .
- الإيداعات النقدية الكبيرة دون سبب واضح .
- استخدام بطاقات الائتمان فى شراء المجوهرات الثمينة فى البلاد ذات الشهرة بالتجارة فى تلك المجوهرات لتمويل العمليات الإرهابية والغير مشروعة .
- عمليات الشراء المتكررة للشيكات السياحية دون مبرر واضح بمبالغ صغيرة متكررة أقل من حدود الاشتباه .
- عمليات السداد لبطاقات الائتمان بمبالغ تفوق الحد الأقصى المدين / المستخدم دون أسباب واضحة / منطقية .
- استخدام بطاقات الائتمان فى شراء بضائع ذات حجم تجارى وليس للاستخدام الشخصى .
- قيام العملاء باستخدام كافة رصيد بطاقة الائتمان ومن ثم قيامه بالسداد الكامل وتكرار تلك العمليات فى فترة أقل من فترة السماح الواحدة بواسطة البطاقة.
- عمليات الشراء أو البيع للنقد الأجنبى بمبالغ كبيرة بما لا يتماشى مع طبيعة نشاط العميل .
- عمليات الشراء أو البيع المتكررة للنقد الأجنبى والتى لا يتناسب مجموعها خلال فترات معينة مع النشاط الذى يقوم به العملاء .
- الإيداعات النقدية الكبيرة التى يودعها أصحاب الحسابات بأنفسهم أو الأشخاص المفوضين فى التعامل على الحساب بما لا يتماشى مع طبيعة نشاطهم .
- الإيداعات النقدية المتكررة التى لا يتناسب مجموعها خلال فترات معينة مع النشاط الذى يقوم به العملاء .
- الإيداعات النقدية المتكررة من قبل جهات مختلفة فى حسابات أحد العملاء لغرض غير واضح ودون أن يكون هناك ثمة علاقة بين هذه الجهات والعميل.
- الإيداعات النقدية الكبيرة التى يتم تحويلها خلال فترات زمنية قصيرة إلى جهة أخرى لا ترتبط بشكل وثيق بنشاط العملاء الذين قاموا بتحويلها .
- الإيداعات النقدية الكبيرة التى يقوم بها العملاء الذين يستعملون عادة الشيكات أو الأدوات المصرفية الأخرى .
- الإيداعات النقدية الكبيرة التى يقوم بها العملاء باستخدام آلات الصرف والإيداع الآلى ، ومن ثم لا يتحقق اتصال مباشر مع

موظفى البنك إذا كانت تلك الإيداعات لا تتماشى مع طبيعة نشاط العميل.

- العملاء الذين يتم التعامل على حساباتهم بمبالغ نقدية كبيرة مع عدم استخدام الأدوات المصرفية الأخرى دون مبرر واضح .
- العملاء الذين يستخدمون حسابات متعددة فى إيداع مبالغ نقدية يكون مجموعها كبيراً خلال فترة زمنية معينة .
- الأشخاص الذين يسعون لتبديل كميات كبيرة من أوراق البنكنوت من فئات صغيرة إلى فئات كبيرة دون أسباب واضحة .

ما هى الإجراءات المعمول بها دولياً .

لتحقيق النجاح فى مكافحة إدمان المخدرات من خلال الإجراءات الموجهة ضد المدمنين أنفسهم ، وتجار التجزئة ، والمهربين ومنفذى بعض العمليات المحظورة ، قرر المجتمع الدولى الذى تحول انتباهه إلى حقيقة تجارة النقود ذاتها ، (كمثال : الدخل الفردى) ولهذا السبب نتساءل لماذا لا نحاول الضرب على مصدر الداء بأن تتخذ إجراءات شاملة ضد غسل الأموال ؟

لقد اتسعت وتعقدت الخطط والاستراتيجيات والاتفاقات الدولية لكسر قيود غسل الأموال لذلك فمن الصعب العمل بها.

لأن غسل الأموال عمل ضخم وليس بالضرورة يمكن السيطرة عليه بواسطة الاتفاقات الدولية .

تعتبر اتفاقية فيينا والتى كانت بمثابة حجر الزاوية للوقوف على مكافحة المخدرات نتيجة لثمانى عقود من الجهود المضنية فى هذا المجال ،ونتيجة لسلسلة طويلة من المبادرات والمؤتمرات والتى بدأت كالآتى :

١٩٠٦ أول مؤتمر دولى فى شنغهاى عن المواد المخدرة أراد المؤتمر تنظيم الاتجار فى هذه المواد ، إلا أنه قد انهار بسبب نقص التعاون بين الدول الأوروبية .

١٩١٢ مؤتمر دون هيجو ، لمناقشة نفس الموضوع .

١٩٢٤ / ١٩٢٥ مؤتمر جنيف : قررت أربعون دولة الالتزام بوضع حدود معينة لاستخدام المواد المخدرة .

١٩٣١ مؤتمر بانكوك : قررت الدول الالتزام بوضع حدود معينة فى استخدام المواد المخدرة لإحدى وعشرين عاماً وإعلان النوايا بتخفيض الاستهلاك .

١٩٦١ اتفاقية منع استخدام المخدرات عموماً ، تزامناً مع بداية موجة تأثير المخدرات فى الولايات المتحدة الأمريكية.

١٩٨٨ اتفاقية فيينا للأمم المتحدة .

١٩٨٨ / ٢٠٠٤ مقررات وفاق بازل للرقابة على البنوك وتوصيات قوة العمل للمهمات المالية FATF .